The Syrian Center for Journalistic Freedoms
SCJF المركز السوري للحريات الصحفية
رابطة الصحفيين السوريين

سوريا
سجن الصحافة

الانتهاكات ضد الإعلام

2021

التقرير السنوي

The Syrian Center for Journalistic Freedoms
SCJF المركز السوري للحريات الصحفية
رابطة الصحفيين السوريين

www.syja.org

freedom@syja.org

المركز السوري للحريات الصحفية هو منظمة تتبع رابطة الصحفيين السوريين إدارياً ، يهدف إلى الدفاع عن الحريات الصحفية في سوريا ، ويعمل على توثيق الانتهاكات التي تقع ضد الإعـــــــلاميين والمراكز الإعلامية فيها وتلك التي تقع بحق إعلاميين سوريين خارج البلاد ، ومن ثم يصدر تقارير بها ، كما يصدر المركز بيانات صحفية في مناسبات مختلفة .

أُنشئ المركز بتاريخ 1حزيران 2014 م ، ليتابع منذ ذلك الوقت عمل لجنة الحريات الصحفية في رابطة الصحفيين السوريين التي تأسست في شباط 2012 ، والتي عملت على توثيق الانتهاكات بحق الإعلام في سوريا .

*** الصور المنشورة في التقرير مأخوذة من مصادر مفتوحة أو سمح أصحابها أو ذووهم لرابطة الصحفيين السوريين باستخدامها.**

*** تسمح رابطة الصحفيين السوريين لكافة وسائل الإعلام والمنظمات ذات الشأن بنشر هذا التقرير كلياً أو جزئياً، والاقتباس منه، شريطة الإشارة إلى المصدر.**

The SJA is a non-governmental organization registered under French law of associations.
No. W751220283 on 07/06/2013

THE SYRIAN JOURNALISTS ASSOCIATION

رابطة الصحفيين السوريين

يصدر هذا التقرير بالتزامن مع

الذكرى العاشرة لتأسيس رابطة الصحفيين السوريين شباط 2012

ومع ذكرى انطلاق الثورة السورية عام 2011

سوريا: سجن الصحافة

جدول المحتويات

جدول المحتويات ٤
الملخص التنفيذي ٥
مقدمة التقرير ٧
الانتهاكات ضد الإعلام ١٠
1- من حيث العدد ١٠
2- الجهات المسؤولة عن ارتكاب الانتهاكات ١٢
3- أنواع الانتهاكات ١٤
* القتل..... ١٧
* الإصابة والضرب..... ٢٢
* الاعتقال والاحتجاز والخطف..... ٢٥
* الانتهاكات ضد المراكز والمؤسسات الإعلامية..... ٢٩
* الانتهاكات ضد الإعلاميات..... ٣٢
* الانتهاكات ضد الصحفيين الأجانب في سوريا..... ٣٩
4- التوزع الجغرافي للانتهاكات ٤٣
*واقع الإعلاميين السوريين خارج سوريا والانتهاكات المرتكبة ضدهم..... ٤٥
الخاتمة (توصيف وتوصيات المركز) ٤٧
*التكييف القانوني للانتهاكات ضد الإعلام في سوريا..... ٤٧
*توصيات المركز السوري للحريات الصحفية..... ٥١
ملحق خاص ٥٣

الملخص التنفيذي

تقوم رابطة الصحفيين السوريين منذ تأسيسها في شباط/ فبراير 2012 بتوثيق الانتهاكات التي يتعرض لها الإعلام والإعلاميون في سوريا. وقد بدأت لجنة الحريات الصحفية في الرابطة منذ حزيران/ يونيو من العام ذاته بإصدار تقارير شهرية عن تلك الانتهاكات.

ثم تابع المركز السوري للحريات الصحفية، والذي أسسته الرابطة في حزيران/ يونيو 2014 عملية التوثيق وإصدار التقارير الشهرية والتقارير السنوية والنصف سنوية، إضافة إلى إصدار التقارير الخاصة بمناسبات عدّة.

وتضمنت قاعدة البيانات التي نظمها ودققها المركز 1421 انتهاكاً ارتكبوا ضد الإعلام والإعلاميين، منذ بدء الثورة السورية عام 2011 وحتى نهاية العام 2021، الذي وثق فيه المركز وقوع 68 انتهاكاً.

وينطلق المركز في عمله من إيمانه الكامل بواجبه بتوثيق الانتهاكات التي تقع ضد الإعلاميين وفي الدفاع عنهم، حمايةً لحقوقهم المستقبلية في جبر الضرر، وعدم إفلات المجرمين من العقاب اللازم، وصولاً إلى إعلامٍ حر وغير موجه، تحقيقاً للعدالة والمساواة في سوريا المستقبل.

وبالرغم من وجود صعوبات كثيرة في الحصول على المعلومات والتحقق منها إلا أننا في المركز نتوخى الدقة في البحث والرصد ونعتمد على مصادر متعددة، إذ يتم الحصول على المعلومات إما من ذوي الضحايا أو من المقربين منهم أو من الإعلامي بشكل مباشر، بالإضافة إلى ما يقوم به المركز من بحث ورصد ومتابعة مستمرة للمعلومات وتحديثها إن وجد فيها خلل ومن عدة مصادر مختلفة من المهتمين في الشأن ذاته.

ويلتزم المركز السوري للحريات الصحفية في عملية التوثيق بمعايير واضحة في تحديد من هم الصحفيين أو المواطنين الصحفيين الواقع بحقهم الانتهاك، إضافة إلى ضرورة وجودة صلة وارتباط بين العمل الإعلامي والانتهاك، كما تحدد معايير المركز من هم الإعلاميين الذين تنطبق عليهم صفة إعلاميو القوى المسلحة، وغيرها من المعايير التي تتوافق مع المعايير القانونية والدولية لتوثيق الانتهاكات ضد الصحفيين.

بحسب المعايير التي يتعبها المركز في التوثيق فإن الانتهاكات التي يوثقها المركز ليس فقط تلك التي تقع ضد الصحفيات والصحفيين المحترفين، بل يقوم المركز أيضاً بتوثيق الانتهاكات التي تقع ضد المواطنين/ات الصحفيين/ات (الناشطين الإعلاميين) ومزودي الخدمة الإخبارية، الذين استدعت

الحاجة الاعتماد عليهم من قبل مختلف وسائل الإعلام في تغطية الوقائع والأحداث التي تجري في سوريا.

وتنوعت الفئات الإعلامية التي تعرضت للانتهاكات في سوريا، فلم تقتصر الانتهاكات على الإعلاميين الذكور، بل شملت الإعلاميات، والمؤسسات والمراكز الإعلامية، وإعلاميي القوى المسلحة، والإعلاميين الأجانب الذين غطوا الأحداث السورية.

وتعتبر الانتهاكات المرتكبة ضد الصحفيات هي الأقل من حيث العدد مقارنةً بغيرها من الفئات، فيما تعتبر الانتهاكات المرتكبة ضد فئة الإعلاميين الذكور هي النسبة الأعلى، تليها الانتهاكات المرتكبة ضد المؤسسات والمراكز الإعلامية، ويرجع ذلك لطبيعة الظروف الخطرة المحيطة ببيئة العمل الإعلامي في سوريا، إضافة لعوامل أخرى تعود لاختلاف أعداد العاملات في الحقل الإعلامي من منطقة إلى أخرى، وبشكل عام قلة عدد الإناث العاملات في هذا المجال مقارنة بالذكور.

كما نشير إلى أن المركز دمج ابتداءً من هذا العام في قاعدة البيانات الخاصة به، الانتهاكات المرتكبة من قبل حزب الاتحاد الديمقراطي PYD وانتهاكات قوات سوريا الديمقراطية "قسد"، باعتبار أن الأخيرة تتبع واقعياً لحزب الاتحاد الديمقراطي.

ونختم بالإشارة إلى أهم المعايير التي يتبعها المركز في عمله:

1. ضحايا الإعلام: يقوم المركز السوري للحريات الصحفية بتوثيق الانتهاكات التي يتعرض لها الإعلاميون في سوريا مهما كانت جنسياتهم، جنسهم، عرقهم، طائفتهم، الجهة التي يعملون لديها أو الجهة المعتدية، بالإضافةً إلى قيامه بتوثيق الاعتداءات التي يتعرض لها الإعلاميون السوريون خارج البلاد، و يسري الأمر ذاته على الانتهاكات التي تتعرض لها المكاتب و المراكز و المؤسسات الإعلامية، إضافة إلى ذلك لا يقوم المركز بنشر أخبار الانتهاكات إذا طلب الضحية أو ذويه ذلك.

2. وقوع الانتهاك خلال العمل الإعلامي: يوثق المركز السوري للحريات الصحفية الانتهاكات التي تقع بحق الإعلاميين خلال قيامهم بالعمل الإعلامي،أو بسببه، سواء تم استهدافهم بشكل مباشر أو غير مباشر.

3. حالة الإعلامي الذي يكون على صلة بالعمل المسلح: يمتنع المركز عن توثيق الاعتداء الواقع على الإعلامي الذي له صلة ما بالعمل المسلح.

4. الإعلامي في القوى المسلحة: يقوم مركز الحريات بتوثيق الانتهاكات الواقعة على إعلاميي القوى المسلحة شرط انتفاء صلتهم بالعمل المسلح وفق المعيار السابق.

سوريا: سجن الصحافة

لم يكن عام 2021 مختلفاً عن سابقيه، فقد كان مليئاً بالأدلة التي تثبت أن العمل الإعلامي في سوريا محفوف بمخاطر جمة، وأن العاملين في الحقل الإعلامي معرضون خلال عملهم لقمع لعله الأسوأ في العالم.

انتهاكات بالجملة وثقناها في المركز السوري للحريات الصحفية التابع لرابطة الصحفيين السوريين وكلها تجعل من وصفنا لسوريا على أنها سجن الصحافة الكبير الذي يتعدد فيه السجانون ، وصفاً واقعياً.

معاناة الصحافة المستمرة في سوريا بشكل مؤلم وفاقع منذ آذار 2011 وحتى هذه اللحظة تختلف عن معاناة الصحافة في سواها من الدول في نقطة جوهرية وهي أن كل الجهات التي بسطت نفوذها على أي من الجغرافيات السورية المتعددة تتشابه في طريقة تعاملها مع الحالة الإعلامية ، فالجميع يسعى لاحتكار الإعلام وتجنيده ليكون أداة يكرس بواسطتها استبداده وبوقاً لايعزف إلا نشازاً يتوافق مع سياسة التعليب والتأطير وأحادية السردية.

يتشابه الجلادون إذاً، فهم خائفون من الكلمة الحرة، وديدنهم أن تبقى أعين وآذان الناس مفتوحة فقط لتلقي ما يريدون لهم أن يتلقوا.

في قمعهم هذا لا يكتفي المسيطرون على الأرض بملاحقة أي إعلامي ينشر كلمة أو صورة من خارج السياقات المرسومة، بل إنهم يعملون على الدوام على تكريس سيطرتهم علي البيئة الإعلامية، فيضعون أيديهم على أي تشكيل نقابي هذا إن لم يكونوا هم من أسسه وقولبه بما يتماشى مع إحكام قبضاتهم على الإعلام ، فهم لا يريدون في المحصلة إعلاماً مستقلاً ومهنياً.

ولايقفون عند ذلك بل يعملون على الانحدار بكل المؤشرات المعتمدة التي تقاس حرية الإعلام من خلالها، فلا حرية في مجال الحصول على المعلومة، ولا قوانين وتشريعات تضمن استقلالية الإعلام وتكفل حرية الصحفيين في عملهم، وأية تغطية أو نشاط إعلامي يجب أن يكون بموافقتهم وبإذن من عسكري أو مدني يسيّره العسكر.

في سوريا باختصار لا حرية تعبير ولا ظروف تناسب العمل الصحفي المهني، ولا أمان.. إنها سجن كبير للصحافة.

ومع ذلك ورغم كل المعوقات ثمة من لم يكن إلا أميناً مع مهنته وأخلاقياتها فعمل بجد وإخلاص لضمان وصول المعلومة الصحيحة للرأي العام.

نعم ثمة إعلاميون مصممون علي أن يحفروا في حائط القمع السميك عسى أن يفتحوا مجالاً للنور.

من أجل هؤلاء ومن أجل سوريا التي نحلم بها، تدأب رابطة الصحفيين السوريين التي احتفلت قبل أيام بالذكرى العاشرة لتأسيسها على العمل على توثيق الانتهاكات التي يتعرض لها الإعلام في سوريا وتناصر الضحايا وتقف مع كل الإعلاميين بغض النظر عن هوياتهم المختلفة.

وما التقرير السنوي هذا إلا دليلاً على جهد الرابطة وسعيها لأن توصل معاناة الصحفيين السوريين إلى المحافل ذات الشأن بقصد إحداث تأثير إيجابي يجلب التغيير إلى سوريا بحيث نصل في النهاية إلى صحافة مستقلة في وطن حر.

يستعرض التقرير السنوي للانتهاكات المرتكبة ضد الإعلام في سوريا خلال عام 2021 بشكل إجمالي الانتهاكات التي تمكن المركز السوري للحريات الصحفية من رصدها، ومقارنتها بحصيلة الانتهاكات المرتكبة خلال السنوات السابقة.

ويتضمن رسوماً بيانية وإنفوغرافيك توضح تلك الانتهاكات من حيث (العدد والنوع والتوزع الجغرافي والجهات المسؤولة عن ارتكابها)، كما يستعرض في جدول أسماء الصحفيين الذين ما زالوا قيد الاحتجاز والإخفاء القسري حتى نهاية عام 2021.

وبهذا فإننا نضع بين أيدي المهتمين مرجعاً يمكنهم من تحليل الواقع الإعلامي في سوريا والتطورات التي تطرأ عليه سلباً وإيجاباً آملين أن يسهم ذلك في اجتراح حلول تضمن وقف تلك الانتهاكات أو على الأقل الوصول بها إلى الحدود الدنيا، والعمل بالتزامن على تذكير العالم كله بأهمية السعي لتمكين مبدأ عدم إفلات المجرمين من العقاب في الجرائم التي تقع بحق الصحفيين.

15 آذار 2022

رابطة الصحفيين السوريين
المركز السوري للحريات الصحفية

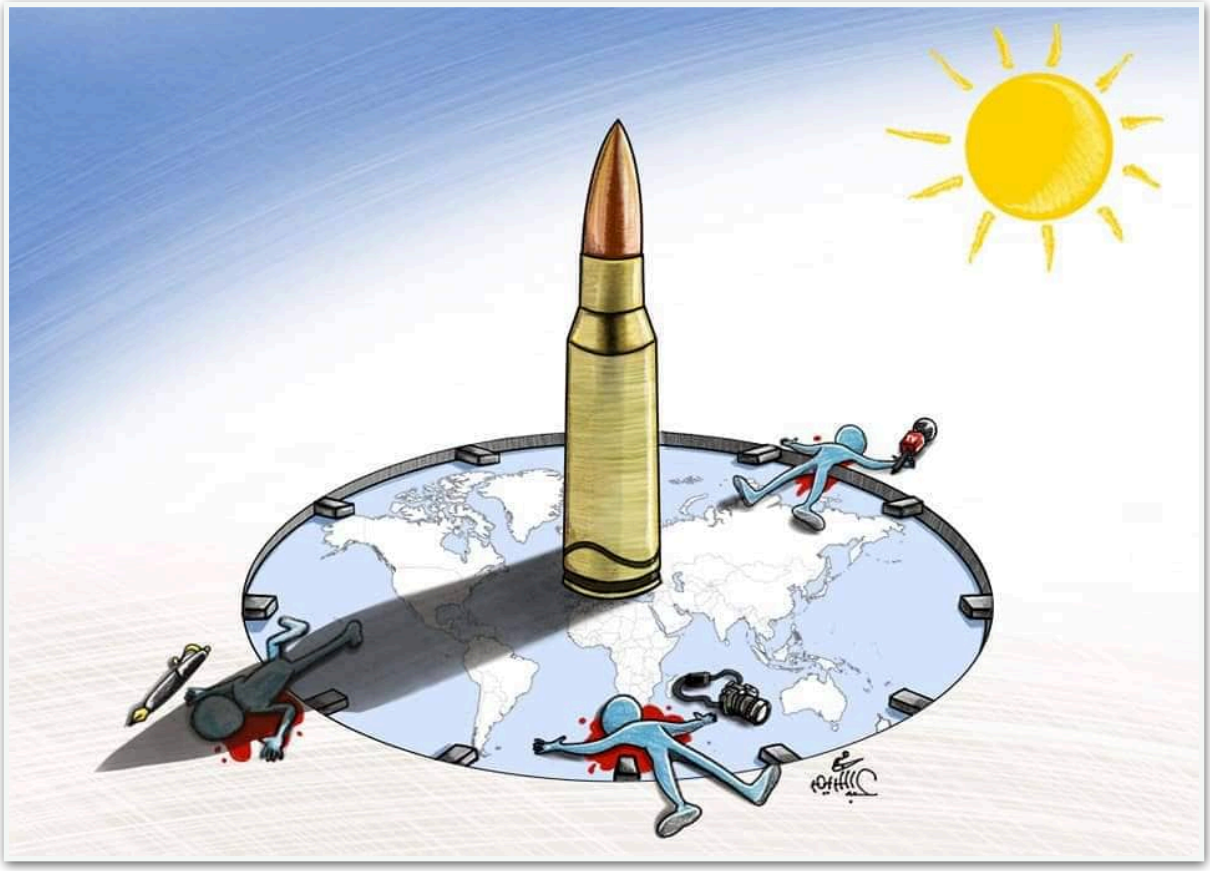

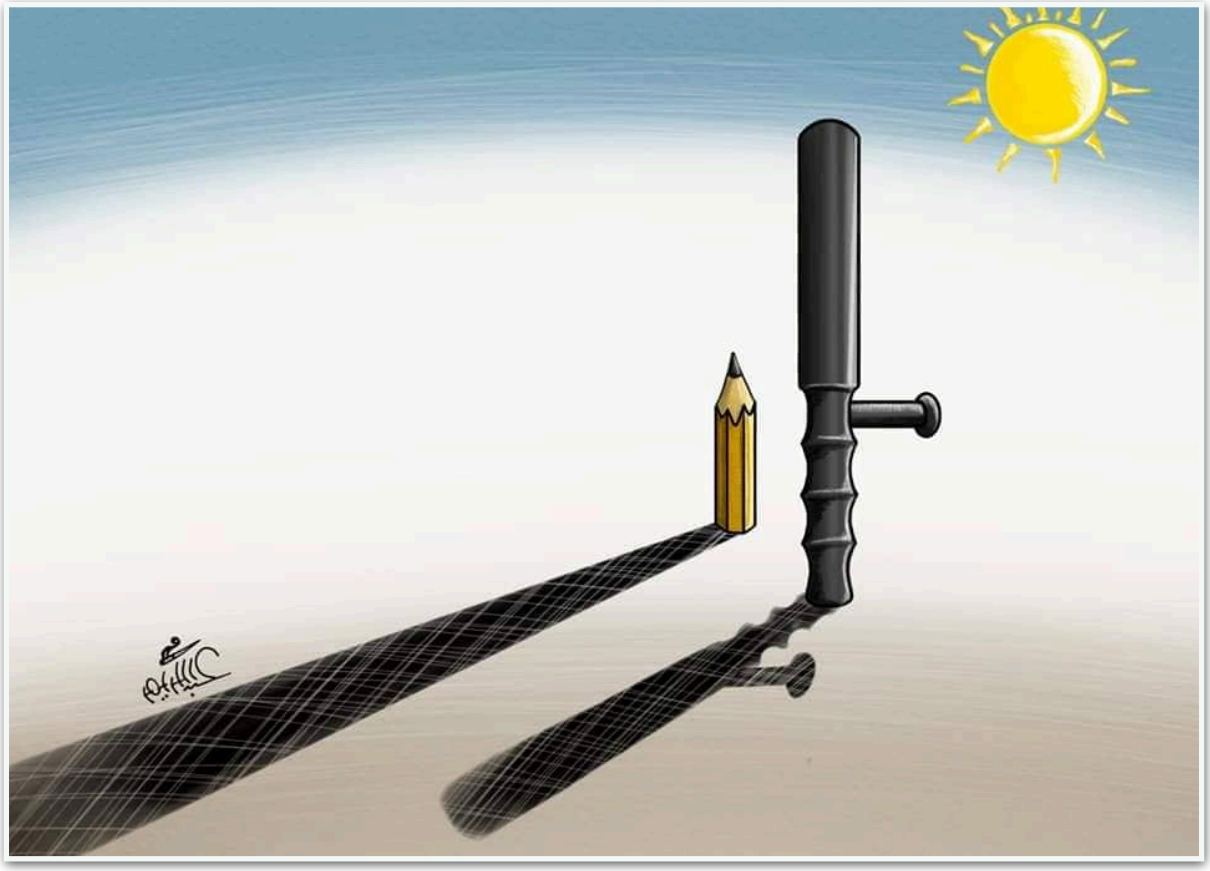

تقدمة الزميل عبدالكريم عبدالكريم عضو رابطة الصحفيين السوريين

الانتهاكات ضد الإعلام

1- من حيث العدد

في عام 2021: توثيق 68 انتهاكاً جديداً

شكلت مختلف حالات التضييق على الحريات الإعلامية، السبب الأبرز لمعظم الانتهاكات المرتكبة خلال عام 2021، كما كان للقصف المتقطع من قبل النظام السوري وحليفته روسيا، سبباً للانتهاكات الأشد فتكاً بالإعلاميين في سوريا.

ارتفاع في أعداد الانتهاكات الموثقة

ارتفعت أعداد الانتهاكات الموثقة خلال العام الماضي مقارنة بعام 2020، ووثق المركز السوري للحريات الصحفية في رابطة الصحفيين السوريين وقوع 68 انتهاكاً ضد الإعلام، كان منها انتهاك واحد ارتكب مطلع عام 2020 ووثقه المركز بعد أن علم به وتأكد من مطابقته لمعايير التوثيق.

وتنوعت الانتهاكات الموثقة خلال العام الماضي، وكانت حصيلة أشهر كانون الأول وأيلول، تشرين الأول، حزيران وتموز، هي الأكبر لناحية أعداد الانتهاكات الموثقة، فيما كانت حصيلة أشهر آب وآذار وأيار هي الأقل.

كما كانت حصيلة النصف الثاني من العام الماضي، قد شهدت توثيق 41 انتهاكاً، مقابل 27 انتهاكاً حصيلة النصف الأول من العام ذاته.

ومع حصيلة العام الماضي 68 انتهاكاً، يكون المركز قد وثق في سجلاته وقوع 1421 انتهاكاً، ارتكبت ضد الإعلام والإعلاميين في سوريا، وخارجها ضد الإعلاميين السوريين منذ عام 2011.

وبالمقارنة مع السنوات السابقة، فإن العام الماضي شهد ارتفاعاً طفيفاً في أعداد الانتهاكات الموثقة، مقارنةً بعام 2020، الذي يعتبر أقل السنوات من ناحية أعداد الانتهاكات الموثقة، فيما كانت الحصيلة الأكبر بـ229 انتهاكاً، قد ارتكبت في العام 2013.

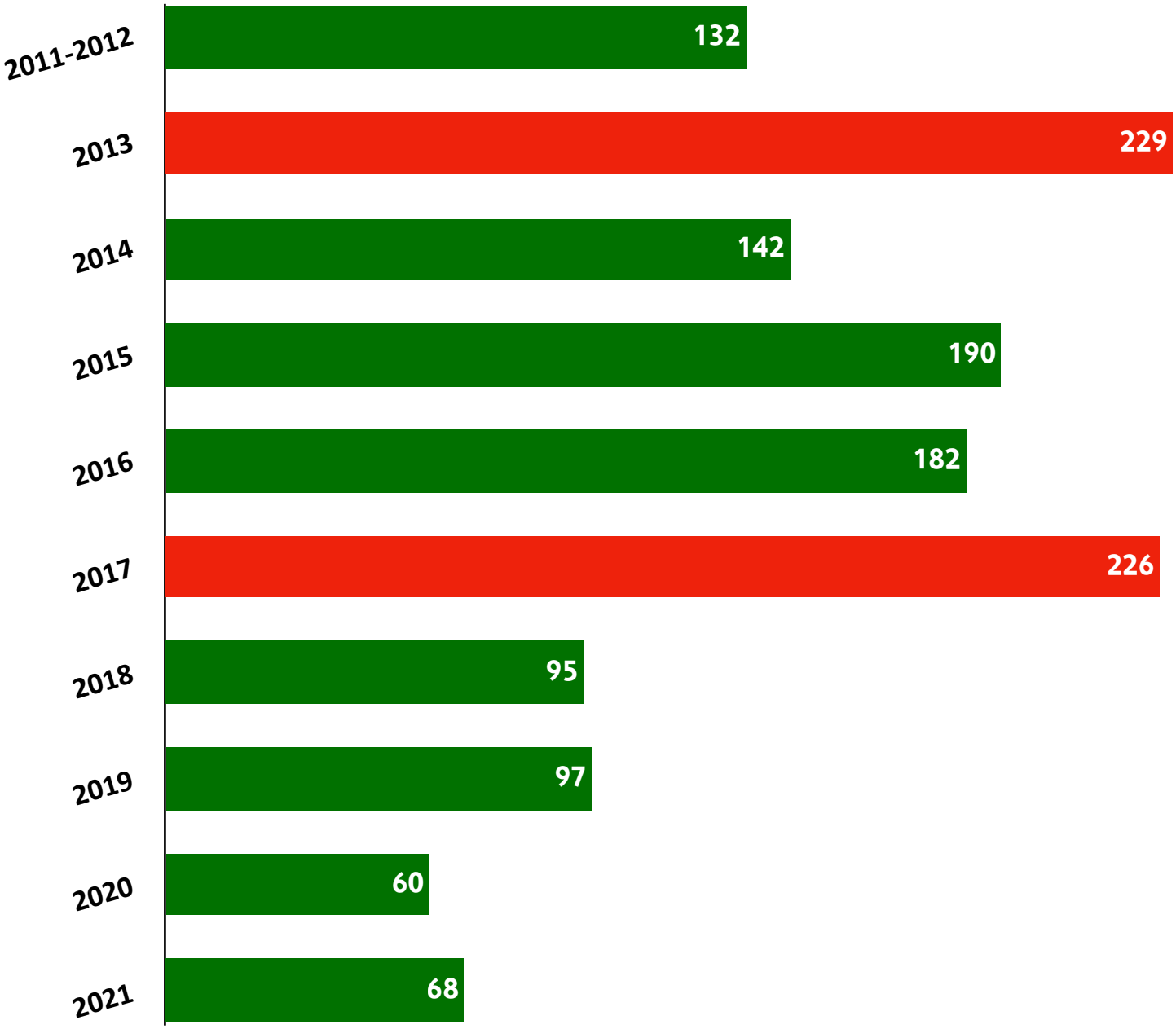

التوزع السنوي للانتهاكات 1421

2- الجهات المسؤولة عن ارتكاب الانتهاكات

في 2021: للمرة الأولى PYD في الصدارة والمعارضة تغيب

للمرة الأولى خلال السنوات السابقة تتصدر قوات حزب الاتحاد الديمقراطي PYD، قائمة الجهات المسؤولة عن ارتكاب الانتهاكات خلال عام 2021 الذي شهد توثيق 68انتهاكاً، بمسؤوليتها عن ارتكاب 32 انتهاكاً يضاف إليها 9 انتهاكات ارتكبتهم قوات سوريا الديمقراطية الذراع العسكري للحزب. إذ ضيّقت PYD في مناطق نفوذها شمال شرق سوريا، الخناق تجاه الحريات الإعلامية.

بالمقابل، كان النظام السوري وحليفته روسيا مسؤولين عن ارتكاب الانتهاكات الأشد فتكاً بالصحفيين كعادتهما، إذ حلّ النظام ثانياً بـ10 انتهاكات، فيما ارتكبت روسيا انتهاك واحد، بقتل إعلامي في إدلب.

وحلّت هيئة تحرير الشام ثالثاً بمسؤوليتها عن ارتكاب 6 انتهاكات خلال العام الماضي، بعد أن كانت متصدرة للجهات المنتهكة خلال السنتين الماضيتين.

وغابت للمرة الأولى المعارضة السورية عن قائمة الجهات المنتهكة، خلال العام الماضي، بينما سجل المركز 3 انتهاكات خارج البلاد، في حين لم تُعرف الجهات المسؤولة عن ارتكاب 7 انتهاكات.

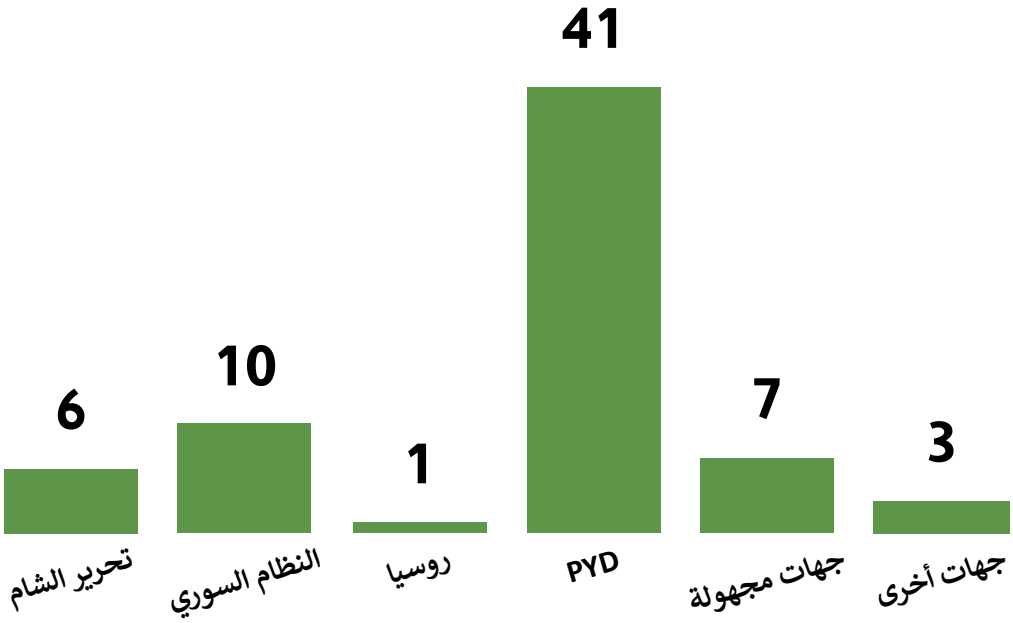

الجهات المسؤولة عن ارتكاب الانتهاكات خلال عام 2021

من 2011 حتى 2021: توثيق 1421 انتهاكاً والنظام السوري في الصدارة

يبقى النظام السوري متصدراً لقائمة الجهات المسؤولة عن الانتهاكات ضد الإعلام في سوريا، منذ عام 2011 حتى نهاية عام 2021، وذلك بمسؤوليته عن ارتكاب 618 انتهاكاً، من مجموع الانتهاكات الكلي 1421 انتهاكاً، بينما حلّ حزب الاتحاد الديمقراطي PYD بكافة تشكيلاته ثانياً بمسؤوليته عن 144 انتهاكاً .

وجاءت كل من هيئة تحرير الشام وتنظيم الدولة "داعش" ثالثاً بارتكابهما 138 انتهاكاً لكل منهما، وتلتهما المعارضة بالقائمة بـ109 انتهاكات، وروسيا بـ64 انتهاكاً.

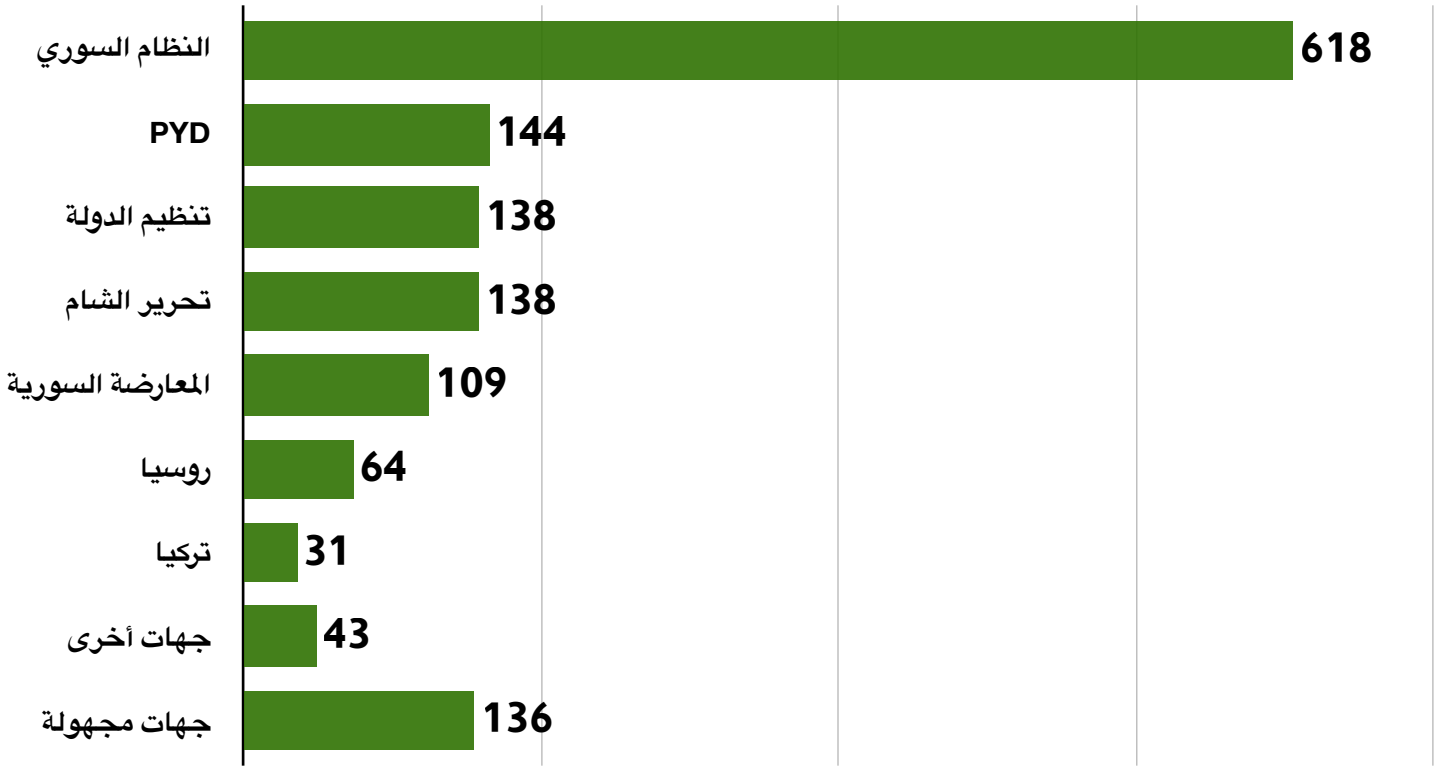

الجهات المسؤولة عن ارتكاب الانتهاكات من عام 2011-2021

3- أنواع الانتهاكات

للسنة الرابعة على التوالي.. حالات الاحتجاز والاعتقال في صدارة أنواع الانتهاكات

تواصل مختلف الأطراف على الأرض السورية ارتكاب الانتهاكات بشتى أنواعها، إذ تنوعت الانتهاكات المرتكبة ضد الإعلام خلال العام 2021، وكان من أبرزها مقتل إعلامي وإصابة 3 آخرين، في حين تم الاعتداء بالضرب على 7 إعلاميين.

وكانت النسبة الأكبر من الانتهاكات المرتكبة والموثقة خلال عام 2021، من نصيب حالات الاحتجاز والاعتقال بـ34 حالة، وهو ما كان عليه الحال أيضاً في أعوام 2020 و2019 و2018.

ارتفاع ملحوظ في أنواع محددة من الانتهاكات

وارتفعت خلال العام الماضي حالات الانتهاكات الأخرى، كالمنع من التغطية والتهديدات، إذ وثق المركز 16 انتهاكاً، مقارنةً بعام 2020 الذي شهد 10 انتهاكات. إلى جانب ذلك شهدت الانتهاكات ضد المؤسسات ارتفاعاً في أعدادها مقارنة بعامي 2019 و2020، إذ وثق المركز 7 حالات خلال العام الماضي، مقابل 3 انتهاكات في كل عام من العامين السابقين على حدة.

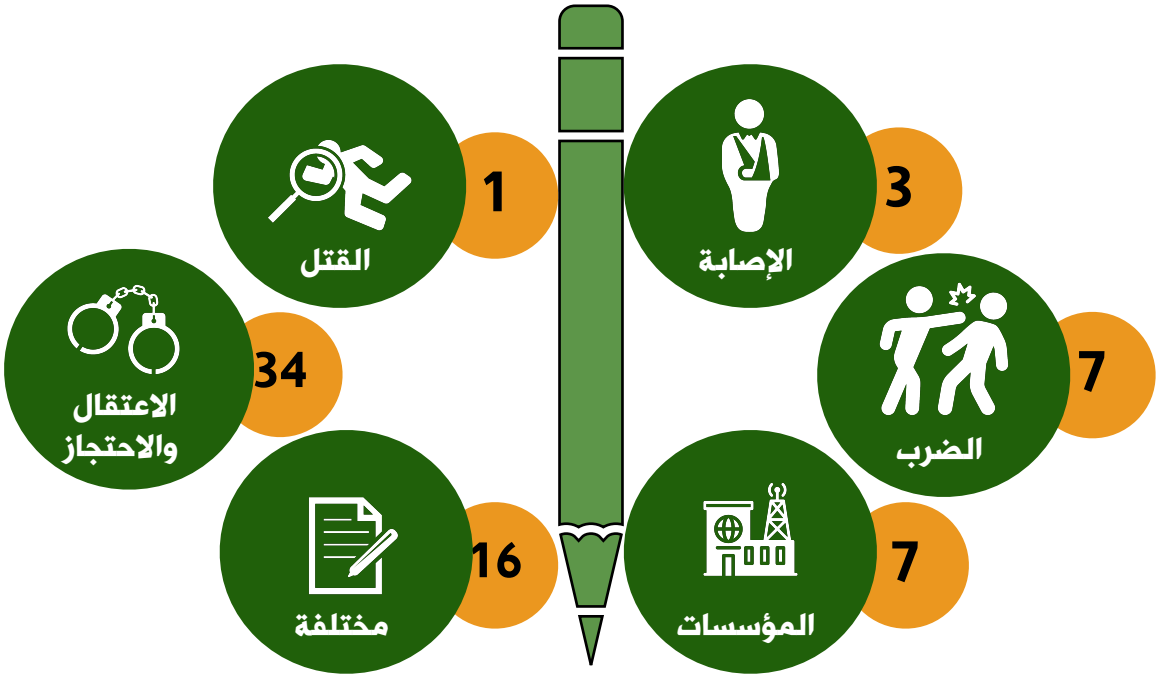

أنواع الانتهاكات الموثقة خلال عام 2021

القتل من أكثر الانتهاكات ارتكاباً بحق الإعلاميين منذ عام 2011

وجاء ترتيب الانتهاكات من حيث النوع على مدار السنوات السابقة مختلفاً، إذ يعتبر القتل أكثر أنواع الانتهاكات ارتكاباً بـ 462 حالة قتل، من مجموع الانتهاكات الكلي الذي وثقه المركز منذ منتصف آذار عام 2011 وحتى نهاية عام 2021 والبالغ عددها 1421 انتهاكاً، وتقاربت حالات الاعتقال والاحتجاز والاختطاف من حالات الإصابة والضرب، إذ سجل المركز 374 حالة في الأولى 345 في الحالة الثانية، فيما ارتكب 125 انتهاكاً ضد المراكز والمؤسسات الإعلامية، إضافةً إلى 115 حالة من الانتهاكات الأخرى.

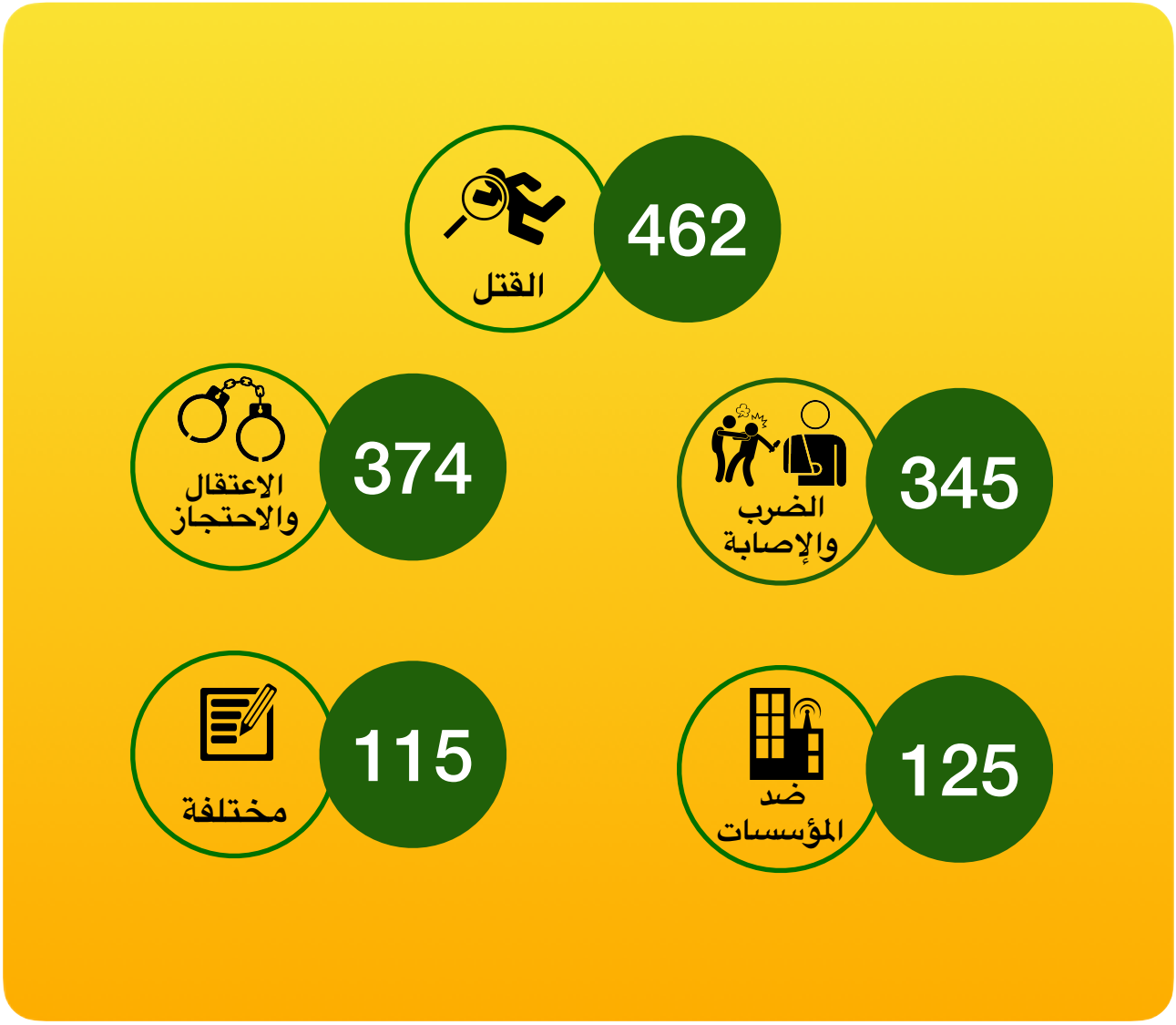

أنواع الانتهاكات منذ 2011-2021

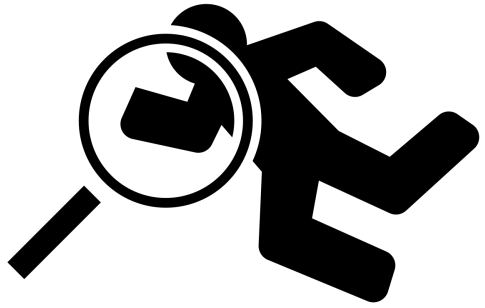

القتل

القتل *

مقتل إعلامي واحد

انخفضت حالات القتل في العام الماضي عما تم توثيقه من حالات خلال السنوات السابقة، إذ سجل المركز حالة واحدة، وذلك للمرة الأولى منذ عام 2011.

ورغم ذلك فإن توثيق 68 انتهاكاً في العام الماضي، يجعل سوريا من أخطر البلدان حول العالم على الصحافيين والعاملين في الحقل الإعلامي.

وكان لتوقف المعارك والعمليات العسكرية شمالي سوريا، وانخفاض وتيرة القصف، في معظم فترات العام الماضي، آثاره المباشرة على انخفاض حالات القتل.

وكان للقصف المزدوج الذي شنته القوات الروسية على محافظة إدلب خلال شهر تموز، سبباً مباشراً لحالة القتل الموثقة خلال العام الماضي.

الجهات المسؤولة عن قتل الإعلاميين خلال عام 2021

حالات القتل من عام 2011 حتى 2021

شهد الخط البياني لعدد حالات القتل انخفاضاً تدريجياً منذ عامي 2011/2012 حتى نهاية عام 2021، الذي يعتبر العام الأقل تسجيلاً لحالات القتل، فيما شهد عام 2013 النسبة الأكبر من حالات القتل بـ 110 حالة.

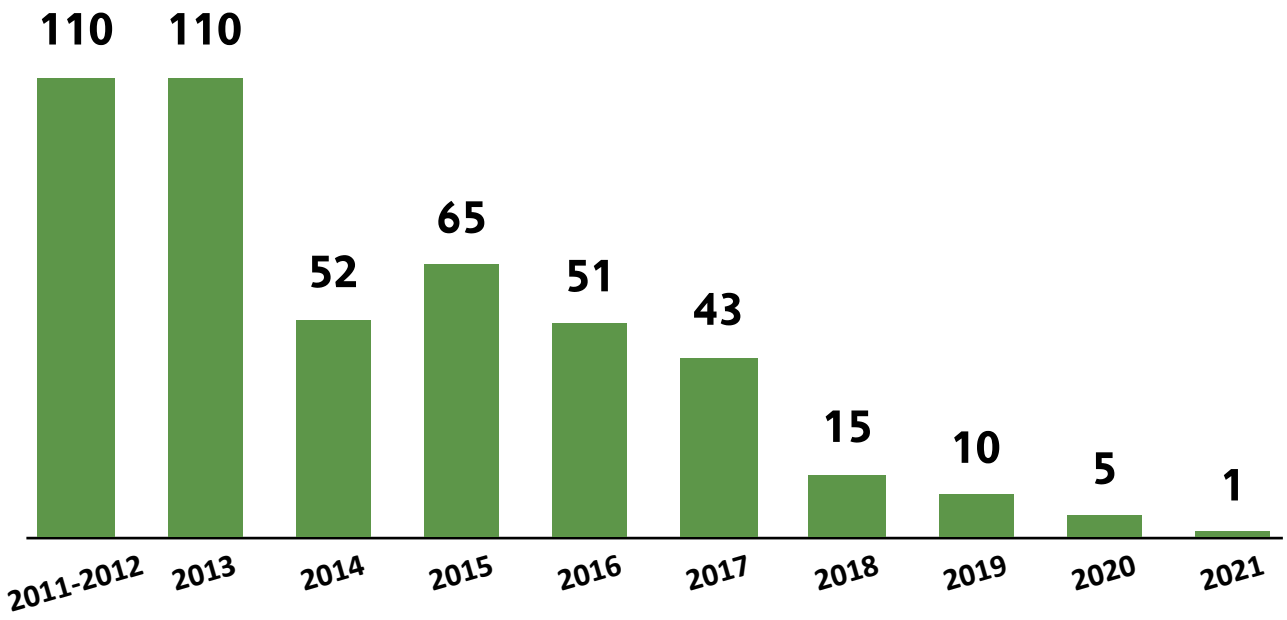

مقتل 462 إعلامياً منذ 2011.. 315 منهم على يد النظام

مع حصيلة العام 2021 يكون المركز قد وثق في سجلاته مقتل 462 إعلامياً منذ منتصف آذار عام 2011 حتى نهاية العام الماضي.

وبقي النظام السوري متصدراً لقائمة الجهات المسؤولة عن قتل الإعلاميين، بمسؤوليته عن مقتل 315 إعلامياً من مجموع القتلى الإعلاميين منذ عام 2011، فيما حل تنظيم الدولة "داعش" ثانياً بمسؤوليته عن مقتل 61 إعلامياً، وارتفعت حصيلة القتلى الإعلاميين على يد القوات الروسية إلى 24 إعلامياً، وقتلت المعارضة السورية 10 إعلاميين، بينما كانت "هيئة تحرير الشام" مسؤولة عن مقتل 3 إعلاميين، وكان حزب الاتحاد الديمقراطي PYD مسؤولاً عن مقتل إعلاميين اثنين، في حين لم يتم التعرف عن المسؤولين عن مقتل 46 إعلامياً.

وتنوعت فئات الإعلاميين (الجنس، النوع، الجنسية، خارج البلاد) الذين تعرضوا للقتل، ضمن حصيلة القتلى الكُلية التي وثقها المركز (462 إعلامياً)، كان منهم 33 إعلامياً فقدوا حياتهم تحت التعذيب في سجون النظام السوري، و5 إعلاميين سوريين قتلوا خارج سوريا، و65 إعلامياً (مراسل حربي) يعملون لدى قوى مسلحة في سوريا، ومقتل 7 إعلاميات (سوريات وأجنبيات) في سوريا، كما قُتل 20 إعلامياً أجنبياً في سوريا، كان النظام السوري مسؤولاً عن مقتل 7 إعلاميين أجانب، و7 آخرين كان تنظيم الدولة مسؤولاً عن مقتلهم.

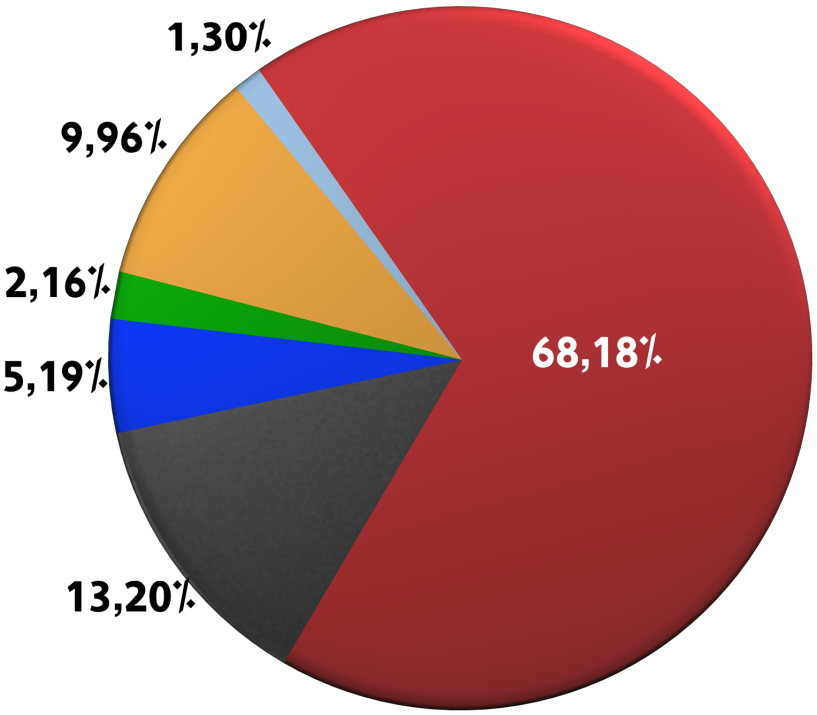

النظام السوري 315
تنظيم الدولة 61
القوات الروسية 24
قوات المعارضة 10
جهات مجهولة 46
جهات أخرى 6

الجهات المسؤولة عن قتل الإعلاميين منذ 2011-2021

التاريخ 17/7/2021

الاسم: همام العاصي

قتل الناشط الإعلامي همام العاصي، يوم السبت 17/7/2021، متأثراً بجراح أصيب بها أثناء توثيقه لقصف مزدوج من قبل القوات الروسية على بلدة سرجة بريف إدلب الجنوبي.

ويعمل "العاصي" إعلامياً لدى مركز الدفاع المدني السوري في قرية بزابور جنوبي إدلب، وهو من مواليد قرية بزابور عام 1991.

الإصابة والضرب

* الإصابة والضرب

انخفضت حالات الإصابة والضرب خلال العام الماضي، مقارنةً ببقية السنوات الماضية، إذ سجل المركز 3 حالات إصابة في أشهر كانون الثاني وآذار وتموز، كان النظام السوري مسؤولاً عن حالة واحدة، فيما لم تُعرف الجهات المسؤولة عن الحالتين المتبقيتين.

كما وثق المركز 7 حالات اعتداء بالضرب، كان منها 4 حالات في أيلول، و3 حالات في تشرين الثاني، جميعها كان مسؤولاً عن ارتكابها حزب الاتحاد الديمقراطي PYD، في مناطق سيطرته شمال وشرق سوريا.

الجهات عن ضرب وإصابة الإعلاميين في عام 2021

ومنذ عام 2011 وحتى نهاية العام 2021 وثق المركز 345 حالة إصابة واعتداء بالضرب، كانت النسبة الأكبر من حالات الإصابة والضرب بـ98 حالة، وثقها المركز في عام 2017، في حين شهد عاما 2011/2012 النسبة الأقل بـ3 حالات فقط، كما تصدر النظام السوري الجهات المسؤولة عن هذا النوع من الانتهاكات على مدار السنوات السابقة، بارتكابه بمفرده 163 حالة بمفرده.

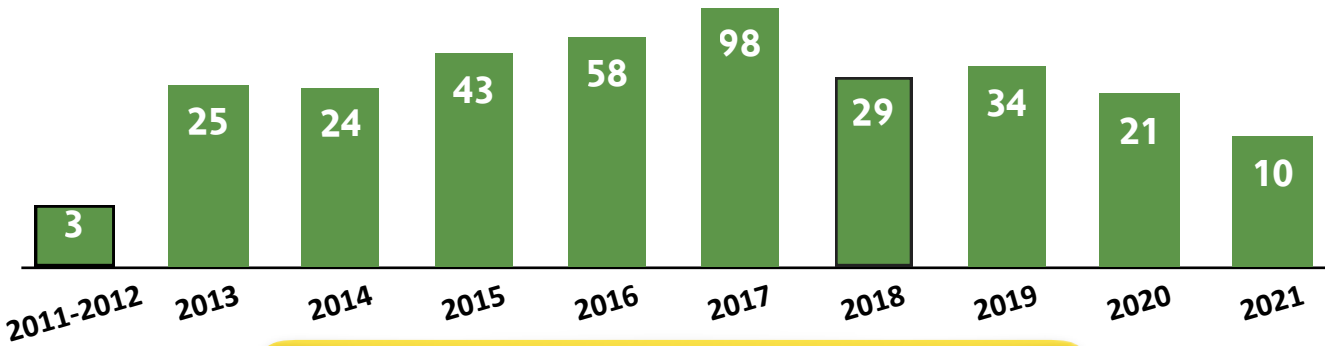

التوزع السنوي لحالات ضرب وإصابة الإعلاميين

المعارضة السورية

روسيا

النظام السوري

PYD

تركيا

تنظيم الدولة

مجهولون

جهات أخرى

تحرير الشام

الجهات المسؤولة عن ضرب وإصابة الإعلاميين من عام 2011-2021

الاعتقال والاحتجاز والخطف

* الاعتقال والاحتجاز والخطف

في 2021: توثيق 34 حالة و PYDعلى رأس الجهات المنتهكة

للسنة الرابعة على التوالي، كانت حالات الاعتقال والاحتجاز من أكثر أنواع الانتهاكات المرتكبة ضد الإعلاميين، ووثق المركز خلال العام الماضي 34 حالة، انتهت معظمها بالإفراج، فيما لا يزال إعلاميَين اثنين قيد الاحتجاز لدى جهات تابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي حتى تاريخ نشر التقرير.

وكان حزب الاتحاد الديمقراطي وجهات تابعة له، مسؤولين عن ارتكاب أكثر الحالات بـ24 حالة من مجموع الحالات المرتكبة خلال العام الماضي، وحلّ النظام ثانياً بمسؤوليته عن 7 حالات، وارتكبت السلطات اللبنانية حالتين والسلطات التركية حالة واحدة.

كما ارتكبت أكثر حالات الاعتقال والاحتجاز في كانون الأول بـ9 حالات، وتشرين الأول بـ6 حالات، و5 حالات شهدها شهر حزيران.

الجهات المسؤولة عن اعتقال واحتجاز الإعلاميين في عام 2021

على مدار السنوات السابقة: 374 حالة اعتقال واختطاف و PYDفي الصدارة

مع إضافة حصلة العام الماضي (34 انتهاكاً)، يكون المركز قد وثق وقوع 374 حالة اعتقال واحتجاز واختطاف منذ عام 2011 حتى نهاية العام 2020. كانت قوات حزب الاتحاد الديمقراطي أكثر الجهات ارتكاباً لهذا النوع من الانتهاكات بمسؤوليتها عن 92 حالة، فيما كانت هيئة تحرير الشام مسؤولة عن 74 حالة والنظام مسؤولاً عن 65 حالة.

وشهد عام 2013 وقوع العدد الأكبر بـ 68 حالة، فيما وثق المركز خلال عامي 2011 و2012 العدد الأدنى لهذا النوع من الانتهاكات بـ18 حالة.

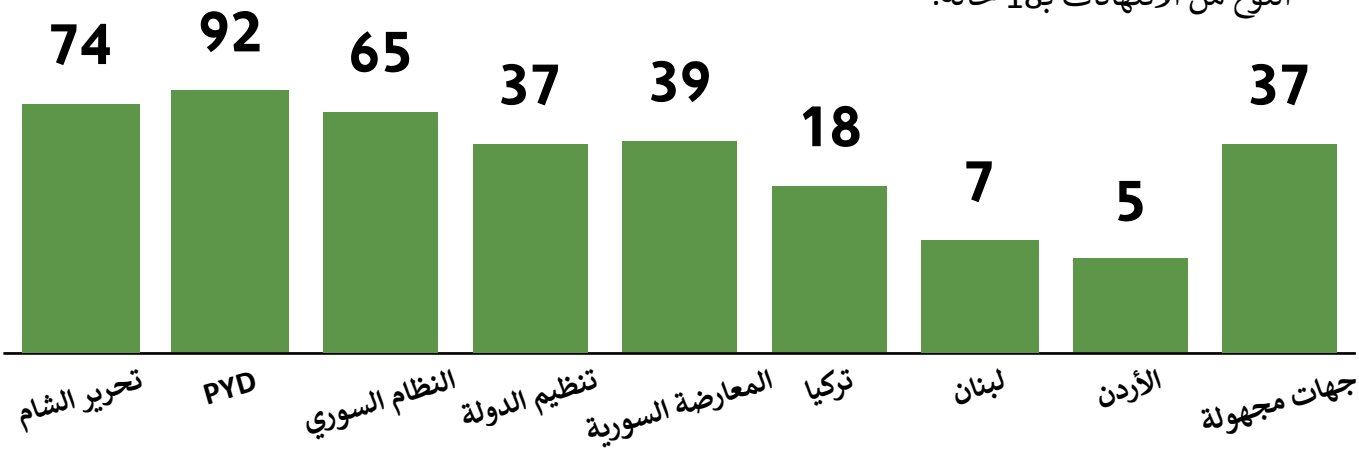

الجهات المسؤولة عن اعتقال واحتجاز وخطف الإعلاميين من 2011-2021

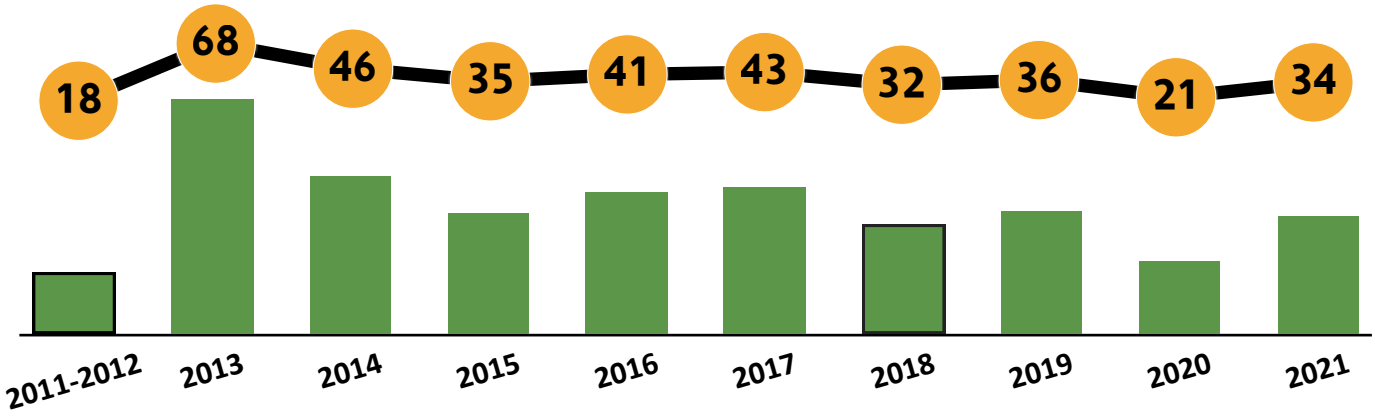

التوزع السنوي لحالات اعتقال واحتجاز وخطف الإعلاميين

في 2021: إعلاميان اثنان ما يزالان قيد الاحتجاز في سجون PYD

ما تزال سلطات حزب الاتحاد الديمقراطي تحتجز إعلاميَين اثنين في سجونها، منذ أن احتجزتهما في مناطق سيطرتها في شمال شرق سوريا، خلال العام الماضي.

فقد احتجزت قوات سوريا الديمقراطية التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي، السبت 9/1/2021، الناشط الإعلامي أيهم عبد العزيز الخلف، في مدينة البصيرة بريف محافظة دير الزور، بحجة التصوير في المدينة دون إذن، إذ ما يزال قيد الاحتجاز ومصيره مجهولاً حتى تاريخ نشر التقرير.

كما احتجزت قوات سوريا الديمقراطية التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي، الناشط الإعلامي علي صالح الوكاع، الجمعة 5/2/2021، أثناء تواجده في مستشفى مدينة هجين شرقي مدينة دير الزور.

وما يزال الوكاع قيد الاحتجاز ومصيره مجهولاً حتى تاريخ نشر التقرير، وهو من مواليد بلدة أبو حمام بريف دير الزور عام 1990، ويعمل مراسلاً لوكالة "باز" الإخبارية، كما عمل في الفترة الأخيرة مع هيئة الدفاع عن المعتقلين.

على مدار السنوات السابقة: 35 إعلامياً قيد الاحتجاز أو الإخفاء القسري

وفقاً لإحصائيات المركز السوري للحريات الصحفية، فإن 35 إعلامياً وعاملاً في الحقل الإعلامي، ما يزالون قيد الاحتجاز أو الإخفاء القسري على يد مختلف الأطراف الفاعلة في سوريا، ومصير هؤلاء بقي مجهولاً حتى نهاية عام 2021، مع العلم أن قرابة نصف العدد مختفٍ قسرياً منذ عام 2013.

وتصدر تنظيم الدولة "داعش" قائمة الجهات المتهمة بأنها تخفي هؤلاء الإعلاميين أو تحتجزهم وذلك بمسؤوليته عن 17 حالة، ارتكب منها 13 حالة خلال عام 2013، فيما حلّ النظام السوري ثانياً بمسؤوليته عن 7 حالات، 3 منها ارتكبها في عام 2012، وكانت قوات حزب الاتحاد الديمقراطي مسؤولة عن 3 حالات، وهيئة تحرير الشام مسؤولة عن حالتين ومثلها جهات محسوبة على المعارضة السورية، ولم تُعرف الجهات المسؤولة عن ارتكاب 4 حالات.

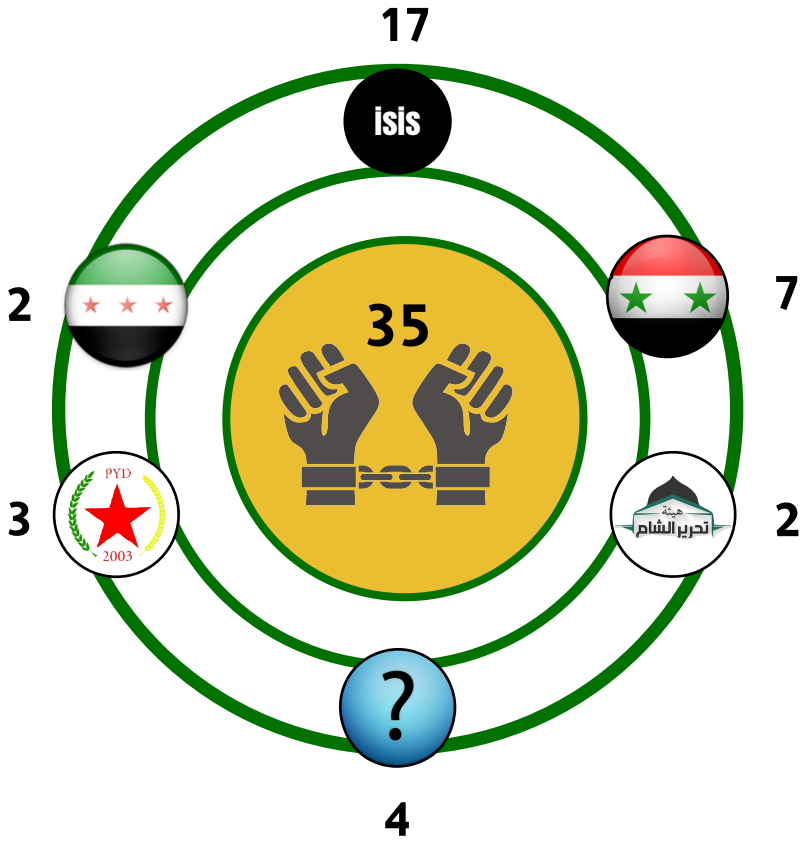

الجهات المسؤولة عن حالات الاختفاء القسري للإعلاميين من 2011-2021

* الانتهاكات ضد المراكز والمؤسسات الإعلامية

تعتبر المؤسسات الإعلامية أحد الركائز الأساسية لمتابعة الإعلاميين عملهم، وظهر دور المؤسسات الإعلامية بعد عام 2011 بشكل كبير على الساحة السورية، ونظراً لطبيعة الأحداث في سوريا، تأسس عدد من الوكالات والقنوات والمواقع والجرائد، وبدأت عملها بعيداً عن تسلط النظام الحاكم، الذي كان يسيطر على كل مفاصل الإعلام في سوريا ما قبل عام 2011، إما بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق أفرع وأجهزة أمنية تتبع له.

ولِما كان لهذه المراكز والمؤسسات من دور كبير في تطوير التجربة الإعلامية السورية ورفدها بكوادر إعلامية، وسعة انتشارها حول العالم والاعتماد عليها في نقل صورة الأحداث من سوريا؛ تعمدت بعض الأطراف المتصارعة استهدافها على مدار السنوات السابقة وخاصةً النظام السوري، مما أدى إلى قلة عددها، بعد أن كانت في ازدياد كبير منذ عام 2012.

في 2021: ارتفاع في أعداد الانتهاكات الموثقة

وثق المركز السوري للحريات الصحفية في رابطة الصحفيين السوريين وقوع 7 انتهاكات ضد المراكز والمؤسسات الإعلامية خلال العام الماضي، ارتكب في أيلول الماضي انتهاكان، فيما توزعت 6 انتهاكات أُخرى على أشهر مختلفة من العام الماضي، كما شهدت محافظة الحسكة 4 انتهاكات منها، وارتكب انتهاكان في إدلب وانتهاك واحد في دمشق.

وكان حزب الاتحاد الديمقراطي مسؤولاً عن 3 انتهاكات منها، فيما كانت هيئة تحرير الشام مسؤولة عن انتهاكين، وارتكب النظام انتهاك واحد، في حين لم تُعرف الجهة المسؤولة عن الانتهاك الأخير.

الجهات المسؤولة عن الانتهاكات ضد المؤسسات والمراكز الإعلامية خلال عام 2021

الانتهاكات ضد المراكز والمؤسسات الإعلامية منذ عام 2011

بإضافة محصلة العام الماضي (7 انتهاكات) يكون المركز قد وثق في سجلاته وقوع 125 انتهاكاً ضد المراكز والمؤسسات الإعلامية، منذ آذار عام 2011، متوزعةً عبر السنوات السابقة بنسب متفاوتة تارةً ومتقاربة تارةً أخرى، وكان عام 2015 قد شهد النسبة الأكبر من هذه الانتهاكات بـ 30 انتهاكاً، 20 انتهاكاً منها ارتكبوا في حلب وإدلب، فيما شهد عام 2012 النسبة الأقل بانتهاك واحد، ارتكب في محافظة حلب.

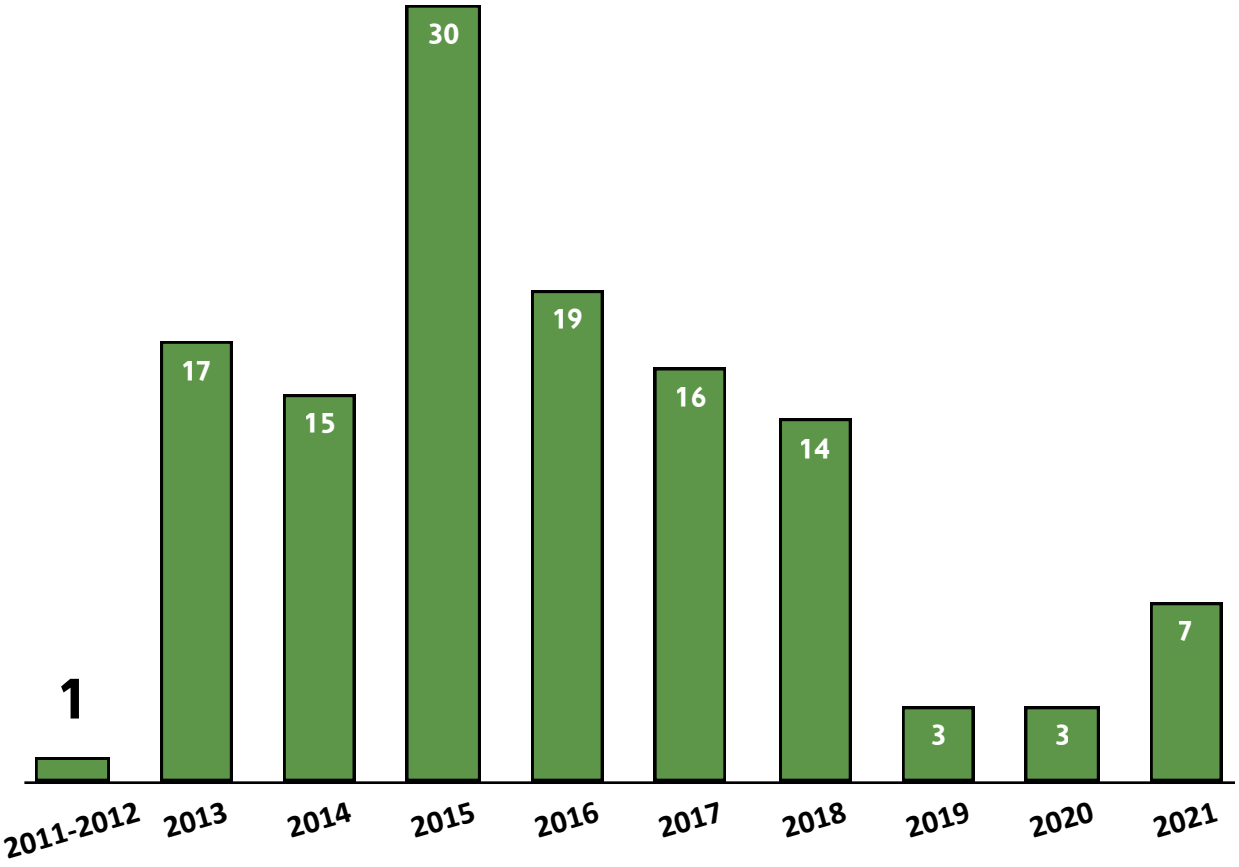

التوزع السنوي للانتهاكات ضد المراكز والمؤسسات الإعلامية

2011 – 2021: النظام في صدارة الجهات المسؤولة عن الانتهاكات ضد المراكز والمؤسسات

بقي النظام السوري متصدراً للجهات المسؤولة عن الانتهاكات ضد المراكز والمؤسسات الإعلامية؛ بمسؤوليته عن ارتكاب 46 انتهاكاً من مجموع الانتهاكات الكلي (125) على مدار السنوات السابقة، وحلت المعارضة السورية ثانياً بمسؤوليتها عن ارتكاب 21 انتهاكاً، فيما كان حزب الاتحاد الديمقراطي PYD مسؤولاً عن ارتكاب 17 انتهاكاً.

الجهات المسؤولة عن الانتهاكات ضد المراكز والمؤسسات الإعلامية من عام 2011-2021

* الانتهاكات ضد الإعلاميات

في 2021: توثيق 5 انتهاكات جديدة ضد الإعلاميات

وثق المركز السوري للحريات الصحفية خلال عام 2021 وقوع 5 انتهاكات ضد الإعلاميات، تركزت في شمال شرقي سوريا في محافظة الحسكة بـ4 انتهاكات ارتكبها حزب الاتحاد الديمقراطي PYD، فيما كان الانتهاك المتبقي قد ارتكب في محافظة دمشق، على يد النظام السوري.

وتوزعت الانتهاكات الخمسة خلال عام 2021 على أشهر أيلول بانتهاكين، وكانون الثاني ونيسان وتشرين الثاني، بانتهاك واحد في كل منها على حدة، كما تنوعت تلك الانتهاكات، ما بين الإصابة والضرب والاحتجاز والمنع من التغطية.

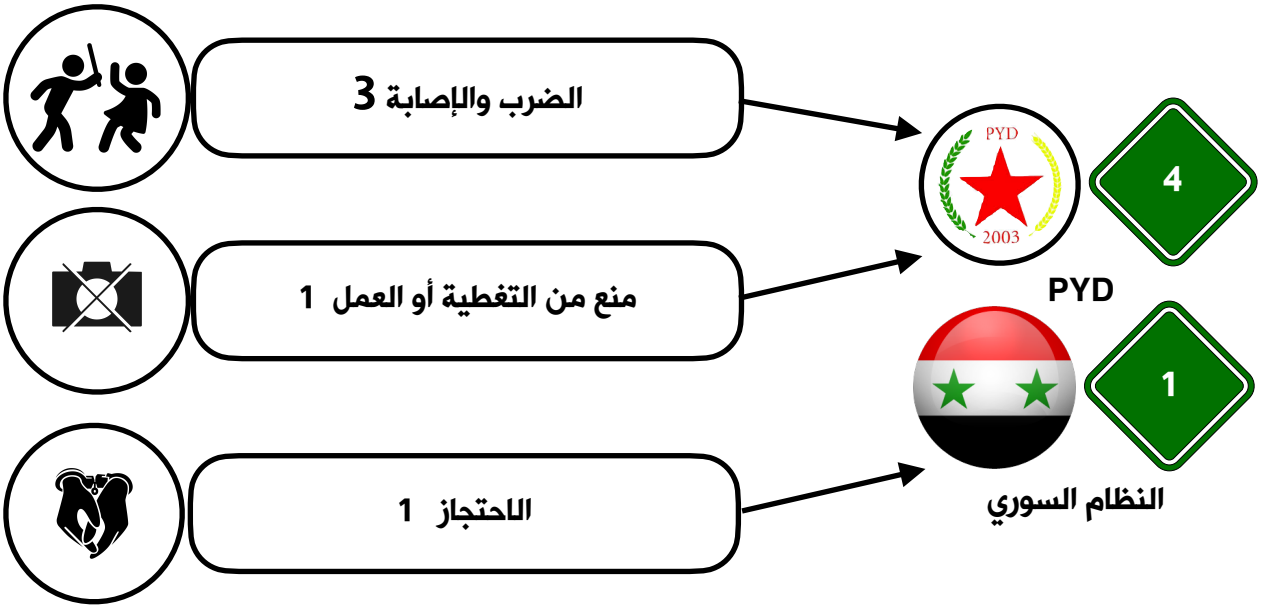

أنواع الانتهاكات ضد الإعلاميات والجهات المسؤولة عنها في عام 2021

تعرضت الإعلامية فيفيان فتاح للمنع من التغطية في 22/4/2021، كما تعرضت للاعتداء بالضرب مرتين خلال العام الماضي، أثناء تغطيتها الإعلامية في مدينة القامشلي، في تاريخ 24 أيلول، وتاريخ 9 تشرين الثاني الماضيين.

هذه الانتهاكات الثلاثة ارتكبت بحق الإعلامية "فيفيان" من قبل عناصر تتبع لحزب الاتحاد الديمقراطي PYD، إذ تعمل "فتاح" مراسلة لقناة "روداو" الفضائية في شمال شرقي سوريا وهي من مواليد عام 1992 في مدينة القامشلي.

2011 – 2021: توثيق 44 انتهاكاً ضد الإعلاميات

مع محصلة العام الماضي (5 انتهاكات) يكون المركز قد وثق في سجلاته وقوع 44 انتهاكاً ضد الإعلاميات في سوريا والإعلاميات السوريات خارج سوريا.

وتقارب الخط البياني للانتهاكات الموثقة ضد الإعلاميات خلال السنوات السابقة، وكانت النسبة الأكبر منها ارتكبت في عام 2016 بـ 8 انتهاكات، وشهد عام 2012 وقوع 6 انتهاكات، في حين ارتكب انتهاك واحد في عام 2014.

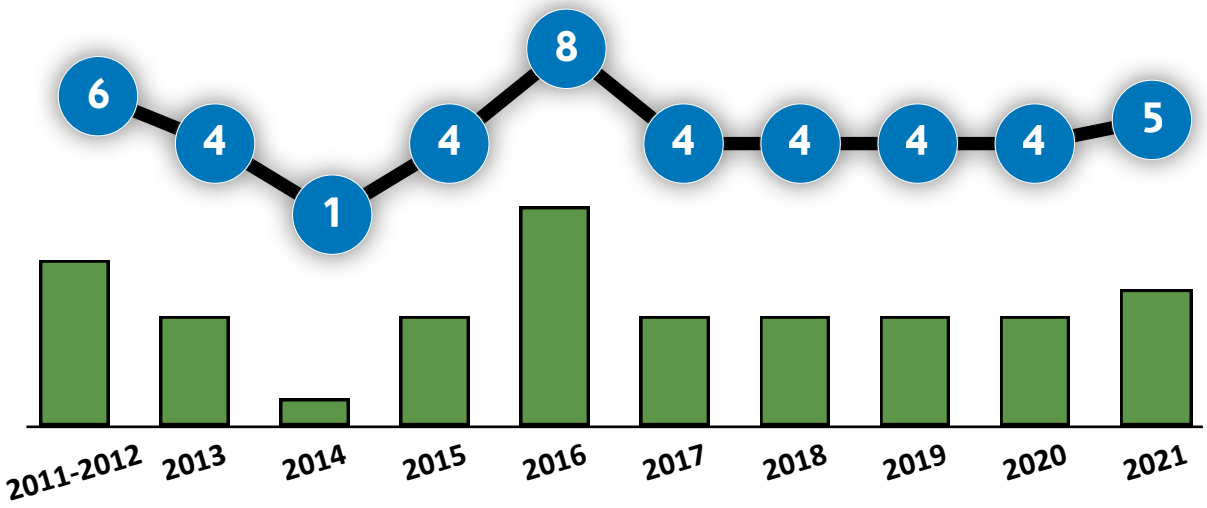

التوزع السنوي للانتهاكات ضد الإعلاميات

أنواع الانتهاكات المرتكبة ضد الإعلاميات منذ عام 2011

ولجهة أنواع الانتهاكات المرتكبة ضد الإعلاميات، كان من أبرز ما وثقه المركز منذ عام 2011 مقتل 7 إعلاميات من مجموع الانتهاكات الكلي (44 انتهاكاً)، منها مقتل صحفيَتين أجنبيتين في سوريا.

وكانت النسبة الأكبر من الانتهاكات المرتكبة ضد الإعلاميات، من نصيب الاعتقال والاحتجاز والخطف، بـ 16 انتهاكاً، كما وثق المركز 9 حالات إصابة وضرب ارتكبت الإعلاميات منذ عام 2011، كان منهم إصابة

إعلاميتين أجنبيتين، إلى جانب 12 انتهاكاً من الانتهاكات الأخرى ارتكبت ضد الإعلاميات، كالمنع من التغطية والمنع من العمل والتهديدات.

نوع الانتهاك	2011-2021	2021
القتل	7	0
الاعتقال والاحتجاز والخطف	16	1
الإصابة والضرب	9	3
ضغط وتهديد	3	0
شتم ومنع من التغطية أو العمل	6	1
انتهاكات أخرى	3	0
مجموع الانتهاكات ضد الإعلاميات	44	5

أنواع الانتهاكات المرتكبة ضد الإعلاميات من 2011- 2021

ويعتبر النظام السوري أبرز الجهات المسؤولة عن ارتكاب الانتهاكات ضد المرأة الإعلامية، على مدار السنوات السابقة، فقد كان مسؤولاً عن ارتكاب 12 انتهاكاً من مجموع الانتهاكات الكلي (44 انتهاكاً)، وحلّ حزب الاتحاد الديمقراطي ثانياً بمسؤوليته عن ارتكاب 11 انتهاكاً، في حين كانت المعارضة السورية مسؤولة عن 6 انتهاكات.

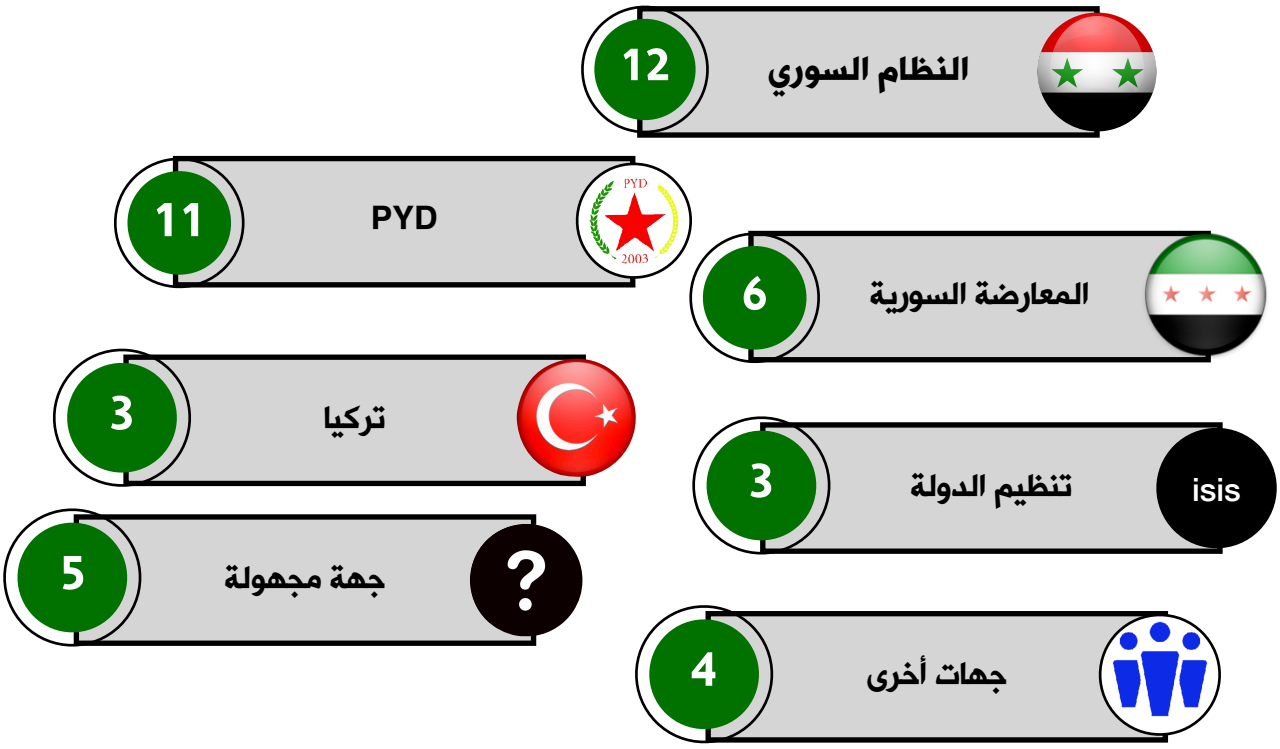

الجهات المسؤولة عن ارتكاب الانتهاكات ضد الإعلاميات منذ عام 2011

الصحفيات السوريات في محافظة درعا: مواجهة مستمرة للمخاطر

حلا قاسم

تواجه الصحفيات في محافظة درعا جنوبي سوريا صعوبات وتحديات متعددة في ممارسة العمل الصحفي وتأدية واجبهن الإعلامي والإنساني .

وتكمن هذه التحديات بالمخاطر المحيطة بهن من جهة وبكونهن نساء عاملات في مجتمع يغلب عليه الطابع "الذكوري" من جهة أخرى.

أولى التحديات التي تعيق عمل الصحفيات في جنوبي سوريا هي الملاحقات الأمنية والمخاطر المترتبة على ذلك بعد سيطرة النظام على المنطقة في صيف عام 2018م حيث تمارس الصحفيات عملهن بسرية تامة.

وفي ظروف صعبة جداً تؤدي كل منهن واجبها الإعلامي متخفية عن أنظار المجتمع والسلطات، ومقيدة الحركة مسلوبة الحرية، تسعى كلٌ منهن أن تقوم بمهمتها الصحفية دون أن تكشف عن هويتها الحقيقة لتسلم وأهلها من الملاحقة الأمنية.

وهذه المخاوف تجعلهن يؤدين مهمتهن الصحفية في بيوتهن ضمن إمكانيات محدودة جداً مع ضعف شبكة الإنترنت والإنقطاع الشبه كامل للكهرباء وسط مخاوف كبيرة من أن يكشف أمرهن مما يقيد حرية عملهن ويحرمهن من العمل في بيئة آمنة ومستقلة.

ولا تقتصر معانات الصحفيات عند هذا الحد بل تتعداها لما هو أقسى من ذلك حيث التحديات المجتمعية كونهن نساء عاملات في "مجتمع ذكوري" ونظرة المجتمع للمرأة العاملة وخاصة في

مـجال الإعـلام حـيث تـتعرض الـصحفية للأذى والـمضايـقات مـن قـبل أفـراد الـمجتمع واقـعياً وإلكترونياً.

كما تظهر معاناة الصحفيات في الجنوب السوري جليَّة في عدم وجود بيئة عمل آمنة بالإضافة لعدم وجود مراكز خاصة للصحافة للعمل بحرية وأمان وكذلك عدم وجود جهات راعية لأعمالهن وعدم تقديم دعم ومساندة لهن.

وعن تجربتي ك صحفية عاملة في الجنوب السوري أنا أمارس عملي الصحفي متطوعة في منزلي ضمن إمكانياتي المحدودة بسبب صعوبة الحركة والتنقل بحرية وعدم الكشف عن هويتي خوفاً من الملاحقة الأمنية وفي خوف دائم من أن يكشف أمري وتتضرر عائلتي حيث زادت الملاحقات الأمنية للناشطين والصحفيين في الآونة الأخيرة بغية فرض السيطرة التامة على المنطقة وقمع الأصوات الداعمة لحقوق الإنسان ولجمها عن حرية التعبير.

أما عن التحديات التي تواجهني أثناء العمل فإنني أجد صعوبة كبيرة في جمع المعلومات اللازمة بسبب مخاوف الناس من التواصل مع الصحفيين من جهة و لكوني إمرأة ومحط أطماع لبعض النفوس الضعيفة ممن يتخذون من التحرش الإلكتروني وسيلة للتعبير عن سوء خلقهم وهو نوع من العنف الذي نتعرض له أثناء عملنا.

بالإضافة إلى عدم توفر شبكة الإنترنت في الجنوب السوري وإنقطاعها الشبه دائم وهذا عائق كبير أمام عملنا الصحفي مع إنقطاع الكهربا معظم الوقت مما يصعب علينا التغطية الدائمة للأحداث والمجريات في المنطقة.

وبالرغم من كل هذه المخاطر و التحديات التي تواجهنا إلّا أننا نسعى جاهدات أن ننجز عملنا على أكمل وجه وأن نكون صوت الحق في بلادنا وأن نوصل معاناة أهلنا في جنوبي سوريا ونسعى جاهدين لتغيير الواقع الإنساني المتدهور في هذه المناطق حالمين بغدٍ أفضل ومستقبل مزهر.

* الانتهاكات ضد الصحفيين الأجانب في سوريا

انخفضت الانتهاكات ضد الصحفيين الأجانب في سوريا خلال العام الماضي، إذ وثق المركز وقوع انتهاك واحد ارتكبته هيئة تحرير الشام في محافظة إدلب، بمنع صحفي أجنبي من العمل لمدة 6 أشهر.

وكان المركز السوري للحريات الصحفية في رابطة الصحفيين السوريين قد أصدر عام 2019 تقريراً خاصاً، استعرض فيه مراحل متنوعة من عمل الإعلام الأجنبي والإعلاميين الأجانب في سوريا منذ آذار 2011.

وسلّط التقرير الضوء على معاناة أولئك الصحفيين واستعرض الانتهاكات التي تعرضوا لها خلال عملهم في سوريا، بهدف التذكير بتضحيات الصحفيين العرب والأجانب الذين كان لهم دور كبير في التأكيد على أهمية الإعلام والدور الفعّال الذي تلعبه وسائل الإعلام الأجنبية المختلفة في تغطية الأحداث وكشف مجرياتها.

الجهات المسؤولة عن الانتهاكات ضد الصحفيين الأجانب خلال عام 2021

منعت هيئة تحرير الشام الصحفي الأمريكي داريل فيلبس المعروف باسم "بلال عبد الكريم"، من الظهور الإعلامي لمدة 6 أشهر تبدأ من تاريخ الإفراج عنه بتاريخ 17/2/2021، كما منعت شبكة "OGN" الإعلامية من نشر الأخبار عن الشؤون السورية لمدة 3 أشهر.

من 2011 – 2021: توثيق 73 انتهاكاً ضد الصحفيين الأجانب في سوريا

وبإضافة محصلة عام 2021 يكون المركز قد وثق في سجلاته 73 انتهاكاً ارتكبوا ضد الصحفيين الأجانب في سوريا، كان من أبرزها مقتل 20 صحفياً أجنبياً في سوريا، وإصابة وضرب 10 آخرين، وارتكاب 11 من الانتهاكات المختلفة بحقهم، فيما كانت النسبة الأكبر من الانتهاكات المرتكبة بحق الصحفيين الأجانب من نصيب الاعتقال والاحتجاز والاختطاف بـ32 انتهاكاً.

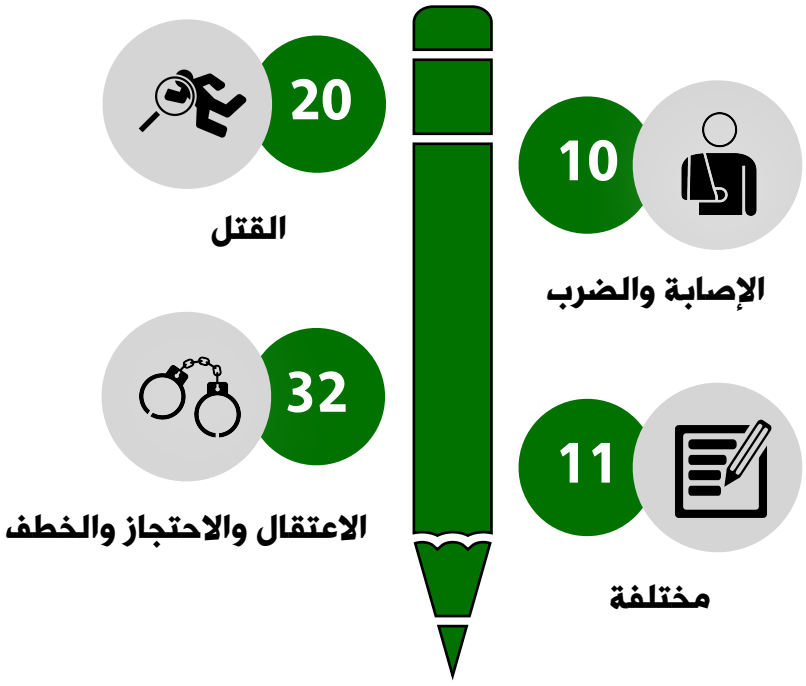

أنواع الانتهاكات المرتكبة ضد الصحفيين الأجانب منذ عام 2011

وشهد عاما 2012 و2015 النسبة الأكبر من الانتهاكات الموثقة بـ 14 انتهاكاً في كل عام على حدة، فيما كانت النسبة الأقل قد شهدها العام الماضي بانتهاك واحد.

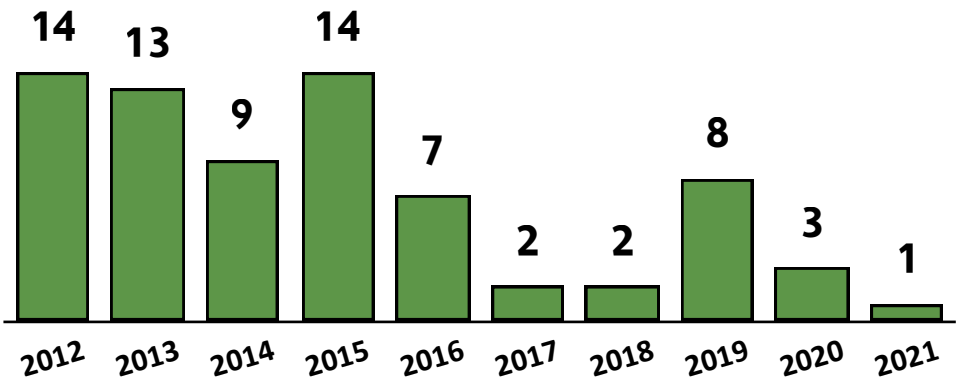

التوزع السنوي للانتهاكات المرتكبة ضد الإعلاميين الأجانب

النظام و"داعش" أكثر الجهات ارتكاباً للانتهاكات

جاء النظام السوري على رأس الجهات التي نكلت وارتكبت الانتهاكات ضد الصحفيين الأجانب، بمسؤوليته عن ارتكاب 20 انتهاكاً من مجموعها الكلي 73 انتهاكاً منذ عام 2011، فيما كان تنظيم الدولة "داعش" مسؤولاً عن 19 انتهاكاً، وبذلك يكون النظام و"داعش" مسؤولين عن أكثر من نصف الانتهاكات المرتكبة بحق الصحفيين الأجانب في سوريا.

وارتكبت هيئة تحرير الشام 6 انتهاكات، والمعارضة السورية 5 انتهاكات، في حين لم تُعرف الجهات المسؤولة عن ارتكاب 23 انتهاكاً.

الجهات المسؤولة عن الانتهاكات المرتكبة ضد الإعلاميين الأجانب منذ عام 2011

مقتل 20 صحفياً أجنبياً في سوريا منذ عام 2012

وثق المركز السوري للحريات الصحفية مقتل 20 صحفياً أجنبياً في سوريا منذ عام 2012، وشهد عام 2012 أكثر حالات قتل الصحفيين الأجانب بـ9 حالات، بينما قتل 4 صحفيين أجانب في عام 2014، وثلاثة في عام 2013 ومثلهم في 2015.

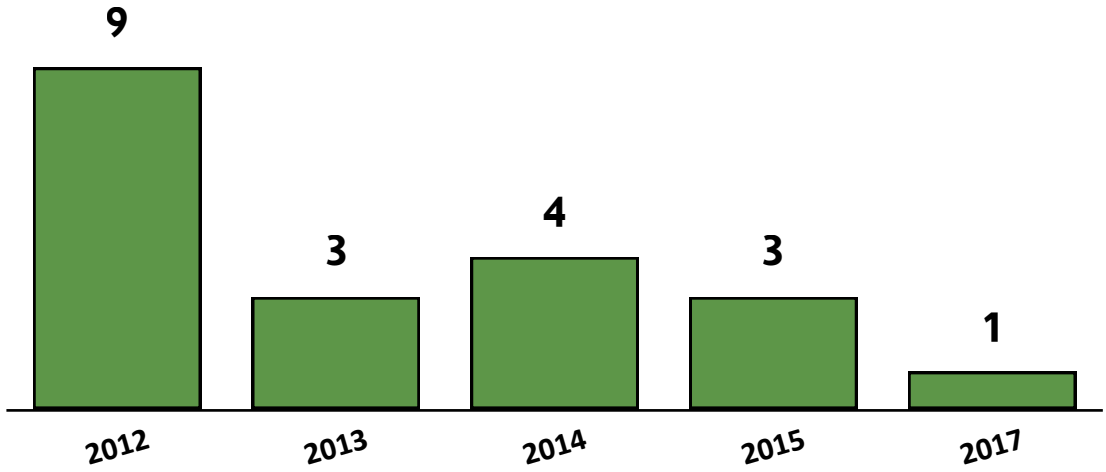

التوزع السنوي لحالات قتل الإعلاميين الأجانب في سوريا

وكان النظام السوري مسؤولاً عن مقتل 7 صحفيين أجانب، ومثلهم قتلهم تنظيم الدولة "داعش"، في حين لم تُعرف الجهات المسؤولة عن مقتل 6 صحفيين أجانب.

الجهات المسؤولة عن قتل الإعلاميين الأجانب منذ عام 2011

4- التوزع الجغرافي للانتهاكات

في 2021: 68 انتهاكاً نصفها في محافظة الحسكة

تركزت معظم الانتهاكات في شمال وشمال شرقي سوريا خلال العام الماضي، وجاءت محافظة الحسكة على رأس المناطق الجغرافية للمرة الأولى، وذلك بوقوع نصف الانتهاكات الموثقة فيها، بـ34 انتهاكاً بعد أن كانت محافظتا حلب وإدلب تتصدر عناوين التقارير على مدار السنوات السابقة.

وشهدت محافظة إدلب 7 انتهاكات، فيما شهدت حلب 6 انتهاكات ومثلهم في الرقة، في حين وثق المركز ارتكاب 3 انتهاكات خارج سوريا، ارتكبوا ضد إعلاميين سوريين، انتهاكين في لبنان وانتهاك واحد في تركيا.

وتشير الخارطة التي نظمها المركز خلال عام 2021، لتوزع الانتهاكات جغرافياً بحسب الجهات المسؤولة، إلى أن حزب الاتحاد الديمقراطي PYD ارتكب 31 انتهاكاً في محافظة الحسكة من مجموع الانتهاكات المرتكبة ككل في المحافظة، فيما كانت هيئة تحرير الشام، مسؤولة عن 6 انتهاكات من أصل 7 انتهاكات ارتكبوا في محافظة إدلب.

كما توزعت انتهاكات النظام جغرافياً في عدّة محافظات، إذ ارتكب في دمشق 5 انتهاكات، وفي الحسكة انتهاكين، وانتهاك واحد ارتكبه النظام في حلب ومثله في درعا وطرطوس. فيما ارتكبت روسيا الانتهاك الوحيد في محافظة إدلب.

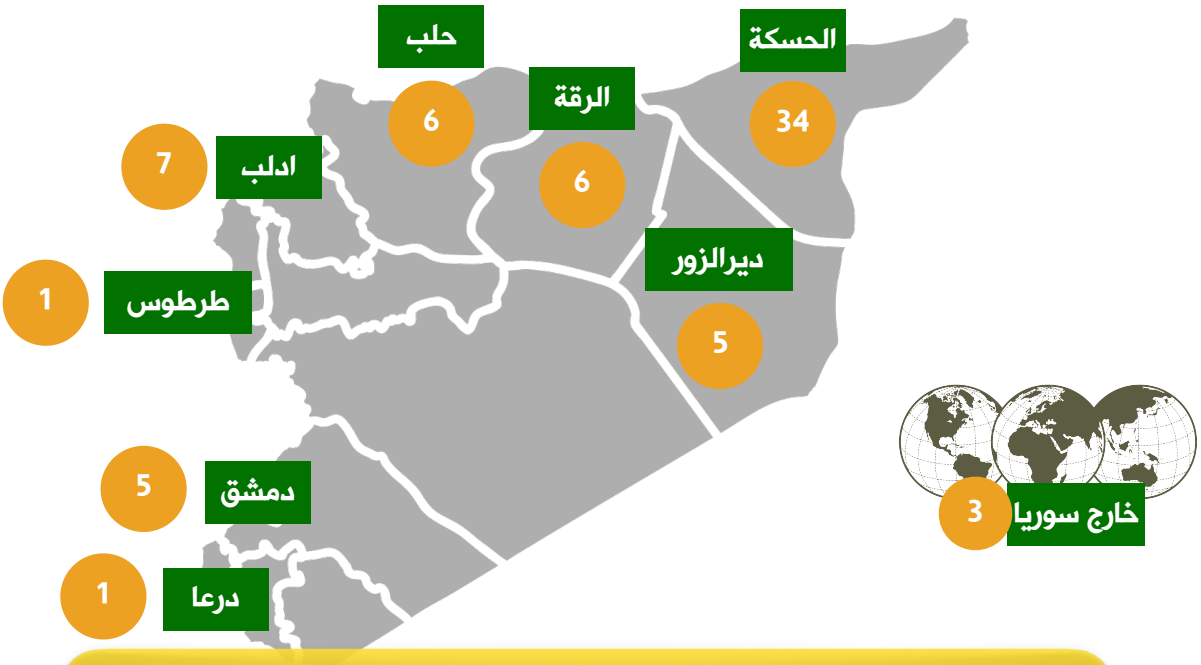

التوزع الجغرافي للانتهاكات ضد الإعلام خلال عام 2021

2011 – 2021: حلب تبقى في الصدارة

وتبقى محافظة حلب في صدارة المناطق التي ارتكب فيها انتهاكات ضد الإعلام في سوريا على مدار السنوات السابقة منذ عام 2011، إذ شهدت وقوع 364 انتهاكاً فيها من مجموع الانتهاكات الكلي والبالغ 1421 انتهاكاً منذ عام 2011 وحتى نهاية العام الماضي، وقعت النسبة الأكبر منها في عام 2016 بـ 77 انتهاكاً وعام 2013 بـ 66 انتهاكاً.

وحلت محافظة إدلب ثانياً بـ253 انتهاكاً من مجموع الانتهاكات الكلي، ارتكب منها 59 انتهاكاً في عام 2017.

وكانت النسب الأقل من الانتهاكات الموثقة على مدار السنوات السابقة قد ارتكب بمحافظة اللاذقية بـ13 انتهاكاً، ومحافظة السويداء بـ 4 انتهاكات، والقنيطرة بـ3 انتهاكات، في حين شهدت محافظة طرطوس انتهاكين.

التوزع الجغرافي للانتهاكات ضد الإعلام منذ عام 2011

*واقع الإعلاميين السوريين خارج سوريا والانتهاكات المرتكبة ضدهم

دفعت الحرب الدائرة في سوريا والانتهاكات التي ارتكبتها مختلف الأطراف ضد الاعلام، عدد كبير من الإعلاميين السوريين إلى الهجرة لبلدان الجوار أو بلدان اللجوء، وخاصةً في الأعوام الثلاثة الأخيرة، والتي شهدت عمليات تهجير قسري لإعلاميين في عدد من المناطق السورية، ما اضطرهم إلى الهجرة خارج البلاد، إلا أن واقع الحال بالنسبة للإعلاميين السوريين خارج بلادهم؛ لم يكن أفضل بكثير من مما كان عليه داخل البلاد، وذلك نظراً لوجود صعوبات وتحديات مختلفة تواجههم باستمرار، سواء أكانت مخاطر أمنية أو صعوبات وتحديات في العمل.

للعام الرابع على التوالي تشهد الانتهاكات ضد الإعلاميين السوريين خارج سوريا، انخفاضاً مقارنةً بسابقيها من السنوات، والتي بلغت ذروتها ما بين أعوام 2014 و2017.

ووثق المركز السوري للحريات الصحفية في رابطة الصحفيين السوريين خلال عام 2021 وقوع 3 انتهاكات خارج سوريا، بارتفاع طفيف عمّا وثقه خلال عام 2020، الذي شهد انتهاكاً واحداً.

واقتصرت الانتهاكات المرتكبة خارج سوريا على الاعتقال المؤقت، إذ ارتكبت السلطات اللبنانية انتهاكين، فيما ارتكب الانتهاك الأخير في تركيا على يد السلطات التركية.

من 2011 – 2021: توثيق 62 انتهاكاً ضد الإعلاميين السوريين خارج البلاد

مع إضافة محصلة العام الماضي يكون المركز قد وثق وقوع 62 انتهاكاً ارتكبت ضد الإعلاميين السوريين خارج البلاد، ارتكب في تركيا وحدها 30 انتهاكاً، كانت السلطات التركية مسؤولة عن 21 انتهاكاً منها، وارتكب في لبنان 12 انتهاكاً، كانت السلطات اللبنانية مسؤولة عن 11 انتهاكاً منها، فيما شهد الأردن وقوع 6 انتهاكات، كانت السلطات الأردنية مسؤولة عن 5 منها.

تنوعت الانتهاكات المرتكبة ضد الإعلاميين السوريين خارج البلاد، أبرزها كان مقتل 5 إعلاميين سوريين من مجموع الانتهاكات الكلي (62)، وإصابة وضرب 15 إعلامياً، و26 حالة اعتقال، وانتهاك واحد ضد مراكز ومؤسسات إعلامية، في حين ارتكب 15 من الانتهاكات الأخرى.

التوزع الجغرافي للانتهاكات التي وقعت خارج سوريا منذ عام 2011

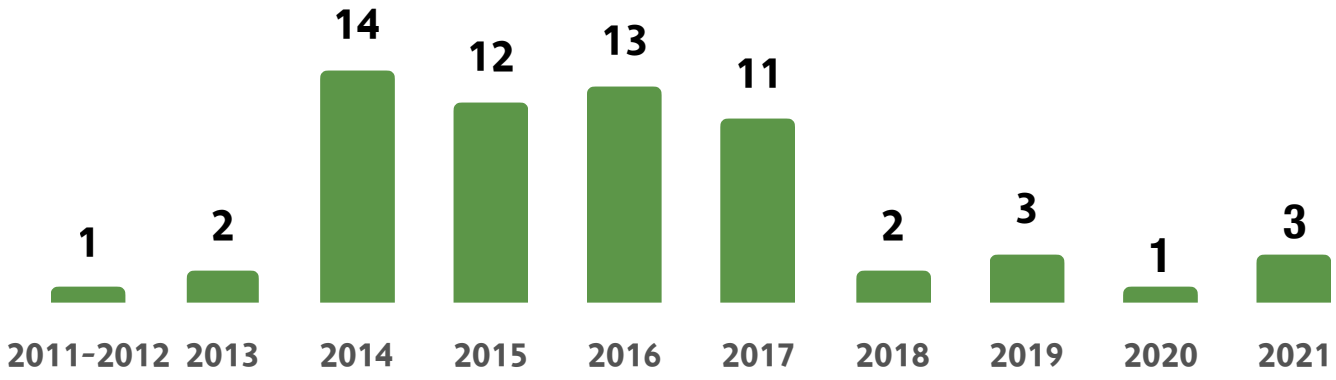

التوزع السنوي للانتهاكات التي وقعت خارج سوريا بحق الإعلاميين السوريين

الخاتمة (توصيف وتوصيات المركز)

*التكييف القانوني للانتهاكات ضد الإعلام في سوريا

يرصد التقرير انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها الإعلاميين ومزودي الخدمة الإخبارية والمؤسسات والمراكز الإعلامية، على يد مختلف الأطراف في سوريا. ويعد الصحفيون الذين يباشرون أعمالهم في مناطق النزاعات والحروب، أشخاصاً مدنيين، وفقاً للمادة 79 من البروتوكول الأول المحلق باتفاقيات جنيف، ويجب حمايتهم شريطة بأن لا يقوموا بأي عمل يسيء إلى وضعهم كمدنيين. مع الأخذ بعين الاعتبار حق المراسل الحربي المعتمد لدى القوات المسلحة، في الاستفادة من الحماية الواردة في الاتفاقية.

ولا تقتصر حماية الصحفيين على كونهم مدنيين ويجب تحييدهم عن الأعمال العدائية والعسكرية، إذ أقرّت قواعد القانون الدولي الإنساني، أيضاً على الأطراف التزامات بتضمين القواعد والقوانين الدولية الخاصة بحماية الصحفيين؛ في التشريعات المحلية.

كما تتمتع مقرات المراكز والمؤسسات الإعلامية، بالحماية القانونية وفقاً لقواعد القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف والبروتوكولات الإضافية، إذ تعتبر المرافق الإعلامية أعياناً ذات طابع مدني، لذلك يجب ألا تكون محلاً للاستهداف.

وبموجب نظام روما الأساسي لمحكمة الجنايات الدولية تعد الجرائم الواقعة ضد المدنيين والأعيان ومن ضمنها مقرات وسائل الإعلام جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية (المادتين 7 و8).

فيما تضمن القرار رقم 1738 لعام 2006 الصادر عن مجلس الأمن الدولي:

* إدانة الهجمات المتعمدة ضد الصحفيين وموظفي وسائل الإعلام والأفراد المرتبطين بهم أثناء النزاعات المسلحة.

* مساواة سلامة وأمن الصحفيين ووسائل الإعلام والأطقم المساعدة في مناطق النزاعات المسلحة بحماية المدنيين هناك.

* اعتبار الصحفيين والمراسلين المستقلين مدنيين يجب احترامهم ومعاملتهم بهذه الصفة.

* اعتبار المنشآت والمعدات الخاصة بوسائل الإعلام أعياناً مدنية لا يجوز أن تكون هدفاً لأي هجمات أو أي أعمال انتقامية.

واعتبرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تعليقاً على نص المادة 51 من البروتوكول الأول لاتفاقيات جنيف: إن الصحفي "يفقد الحماية القانونية المقررة للصحفيين، إذا لبس زياً يشابه إلى حد بعيد الزي العسكري، أو يقترب منه بشدّة، وإذا لازم أو تتبع وحدة عسكرية أثناء سير المعارك، وإذا تواجد في مناطق يجوز استهدافها ويسمح القانون بذلك". في المقابل، فإنه يتم تعليق الحماية القانونية المقررة للمرافق الإعلامية، في حال استخدامها لأغراض عدائية في الأعمال العسكرية، كأن تضم أفراداً عسكريين أو إمدادات أو معدات عسكرية.

القتل خارج نطاق القانون: تشكل عمليات القتل خارج إطار القانون بكل أشكالها انتهاكاً خطيراً وجسيماً لقواعد القانون الدولي الإنساني.

وحظرت المادة الثالثة المشتركة في اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949، الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية، وبخاصة القتل بجميع أشكاله، للمدنيين والأشخاص العاجزين عن القتال.

وتدرج كل من اتفاقيات جنيف الأربع "القتل العمد" للأشخاص المحميين كانتهاك جسيم. ويُعترف بحظر القتل كضمانة أساسية في البروتوكولان الإضافيان الأول والثاني الصادرين في عام 1977م.

ويُصنّف القتل أيضاً كجريمة حرب بموجب النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بالنزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية في المادتين 7 و8.

الإحفاء القسري: يشكل اخفاء الأفراد قسراً أحد الجرائم والانتهاكات الأساسية حيث عرفته المادة 7 من نظام روما الأساسي: إلقاء القبض على أي أشخاص أو احتجازهم أو اختطافهم من قبل دولة أو منظمة سياسية، أو بإذن أو دعم منها لهذا الفعل أو بسكوتها عليه، ثم رفضها الإقرار بحرمان هؤلاء الأشخاص من حريتهم أو إعطاء معلومات عن مصيرهم أو عن أماكن وجودهم بهدف حرمانهم من حماية القانون لفترة زمنية طويلة.

في 20 ديسمبر 2006 اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. وقد نصت الاتفاقية، على شدة وخطورة الاخفاء القسري الذي يشكل جريمة ويشكل في ظروف معينة يحددها القانون الدولي، جريمة ضد الإنسانية.

وتضمنت الاتفاقية منع حالات الاخفاء القسري ومكافحة إفلات مرتكبي جريمة الاخفاء القسري من العقاب، وقد وضعت في الاعتبار حق كل شخص في عدم التعرض لإخفاء قسري، وحق الضحايا في العدالة والتعويض، وأكدت حق كل ضحية في معرفة الحقيقة بشأن ظروف الاخفاء القسري، ومعرفة مصير الشخص المختفي، وقد يمثل الاخفاء القسري جرم قتل، إذ قد ينتج عن تعرض الضحية للتعذيب أثناء التحقيق ويكون القتل سرياً مع إخفاء الجثة.

وكما ويعتبر أحد أشكال الاخفاء القسري هو الاحتجاز بحيث إذا توفرت أركان الجرم أضحى جريمة اخفاء قسري وقد نوهت على ذلك المادة الثانية من هذه الاتفاقية بقولها: لأغراض هذه الاتفاقية، يقصد بالإخفاء القسري "الاعتقال أو الاحتجاز أو الاختطاف أو أي شكل من أشكال الحرمان من الحرية يتم على أيدي موظفي الدولة، أو أشخاص أو مجموعات من الأفراد يتصرفون بإذن أو دعم من الدولة أو بموافقتها، ويعقبه رفض الاعتراف بحرمان الشخص من حريته أو إخفاء مصير الشخص المختفي أو مكان وجوده، مما يحرمه من حماية القانون.

وذكرت المادة 12 من الاتفاقية عدة ضمانات للشخص الذي تعرض لجرم الاخفاء القسري بقولها: تنص المادة 12 فقرة 1- تكفل كل دولة طرف لمن يدعي أن شخصا ما وقع ضحية اخفاء قسري حق إبلاغ السلطات المختصة بالوقائع وتقوم هذه السلطات ببحث الادعاء بحثا سريعا ونزيها وتجري عند اللزوم ودون تأخير تحقيقا متعمقا ونزيها. وتتخذ تدابير ملائمة عند الاقتضاء لضمان حماية الشاكي والشهود وأقارب الشخص المختفي والمدافعين عنهم، فضلا عن المشتركين في التحقيق، من أي سوء معاملة أو ترهيب بسبب الشكوى المقدمة أو أية شهادة يدلى بها.

الاحتجاز التعسفي (مستمر ومؤقت): ويعني أي عملية اعتقال أو احتجاز لأشخاص دون دليل أو اشتباه بإقدامهم على أي فعل يخالف القوانين المحلية، ويصنف بأنه انتهاك جسيم كونه يخالف القواعد في القانون الدولي.

وينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على الحظر المطلق للتقييد التعسفي لحريات الأفراد في المادة التاسعة: "لا يجوز القبض على أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفاً".

كما يحق لجميع السجناء التمتع بالحقوق والمعايير المكرسة في القانون الدولي.

وترد ضمانات الرئيسية في العديد من المعاهدات والاتفاقيات والتي تحفظ للسجين أو المعتقل كرامته وحقوقه، والتي يعتبر الإخلال بها وعدم مراعاتها جرائم ضد الإنسانية.

ومن هذه الاتفاقيات: 1- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966.

2- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة 1984، جاء في نص المادة 13 منه ما يلي: تضمن كل دولة طرف لأي فرد يدعى بأنه قد تعرض للتعذيب في أي اقليم يخضع لولايتها القضائية، الحق في أن يرفع شكوى إلى سلطاتها المختصة وتنظر هذه السلطات في حالته على وجه السرعة وبنزاهة. وينبغي اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان حماية مقدم الشكوى والشهود من كافة أنواع المعاملة السيئة أو التخويف نتيجة لشكواه أو لأي أدلة تقدم.

3- مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن" (1998). جاءت هذه المجموعة بعدد من المبادئ شاملة لحقوق السجناء أو الموقوفين بداية من تحديد شروط توقيفهم أو احتجازهم وشرط وضمانات معاملتهم بمراكز التوقيف والاحتجاز نذكر على سبيل المثال ما جاء في المبدأ رقم 2: "لا يجوز إلقاء القبض أو الاحتجاز أو السجن إلا مع التقيد الصارم بأحكام القانون وعلى يد موظفين مختصين أو أشخاص مرخص لهم بذلك".

وبالتالي فإن ما تقوم به مختلف الأطراف المرتكبة للانتهاكات بحق الإعلاميين والصحفيين في سورية، من قتل وإخفاء قسري واعتداء على المؤسسات الإعلامية، وانتهاكات أخرى، ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وفق ما أوردناه أعلاه.

*توصيات المركز السوري للحريات الصحفية

إن المركز السوري للحريات الصحفية برابطة الصحفيين السوريين بمناسبة إصدار تقريره السنوي لعام 2021، يدعو إلى:

1- تفعيل القوانين الدولية الخاصة بحماية الإعلاميين،، والعمل على الدفاع عنهم وعن حرية الصحافة وحق نقل المعلومات في سوريا.

2- تفعيل اتفاقية مناهضة التعذيب ومحاكمة ومحاسبة مرتكبي التعذيب في سوريا

3- تفعيل قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلقة بحماية الأشخاص من الاختفاء القسري وخاصةً القرار رقم (رقم 65/209) المؤرخ في 21 كانون الأول/ديسمبر 2010، والذي اعتمد بموجبه الإعلان العالمي المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري المؤرخ عام 1992.

كما يتقدم بالتوصيات التالية للجهات المعنية:

أولاً-إلى مجلس الأمن:

1- إحالة الملف السوري إلى محكمة الجنايات الدولية تمهيداً لمحاسبة المسؤولين عن ارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في سوريا في إجراء عملي يؤدي إلى تطبيق سياسة عدم الإفلات من العقاب.

2- إصدار قرار يطلبُ من النظام في سوريا إطلاق سراح جميع الصحفيين والناشطين الإعلاميين وإدخال البعثات التفتيشية إلى كافة السجون والمعتقلات ومقرات الفروع الأمنية وأماكن الاحتجاز العلنية والسرية والسعي لإيقاف كافة أعمال التعذيب التي ترتكب فيها.

ثانياً- إلى المنظمات الأجنبية والعربية والسورية المعنية بحقوق الإنسان:

1- حشد الدعم والمناصرة لقضية الإعلاميين المعتقلين والمحتجزين والمختفين قسرياً في سوريا.

2- الضغط لإحالة ملف جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في سوريا إلى محكمة الجنايات الدولية لضمان عدم إفلات مرتكبي هذه الجرائم من العقاب.

ثالثاً- إلى المؤسسات الإعلامية الأجنبية والعربية والدولية:

- التركيز على ملف الانتهاكات المرتكبة ضد الإعلام في سوريا والقيام بحملة منظمة تسلط الضوء على قضية الإعلاميين المعتقلين والمحتجزين والمختفين قسرياً في سوريا.

وأخيراً فإن المركز السوري للحريات الصحفية في رابطة الصحفيين السوريين يجدد ويؤكد على مطالبته جميع الأطراف والجهات الفاعلة على الأرض السورية باحترام حرية العمل الصحفي والإعلامي وضمان سلامة العاملين فيه، ويوصي بتطبيق نص المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الانسان، على أن "لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار، وتلقيها وإذاعتها بأي وسيلة كانت، دون تقيد بالحدود والجغرافية".

رابطة الصحفيين السوريين

المركز السوري للحريات الصحفية

ملحق خاص

جدول بأسماء إعلاميين لا زالوا قيد الاحتجاز حتى نهاية عام 2021						
الرقم	الاسم	مكان الانتهاك	الجهة المنتهكة	تاريخ الانتهاك	الصفة	ملاحظة
1	بشار فهمي القدومي	حلب	النظام السوري	20/8/2012	صحفي	أردني
2	عبود حداد	حلب	تنظيم الدولة	26/6/2013	ناشط	
3	عبيدة بطل	حلب	تنظيم الدولة	25/7/2013	صحفي	
4	حسام ناظم الدين	حلب	تنظيم الدولة	25/7/2013	ناشط	
5	عبود المعتق	حلب	تنظيم الدولة	25/7/2013	ناشط	
6	جهاد أسعد محمد	دمشق	النظام السوري	13/8/2013	ناشط	
7	محمد العمر	حلب	تنظيم الدولة	15/8/2013	ناشط	
8	سمر الصالح	حلب	تنظيم الدولة	15/8/2013	صحفية	
9	محمد ويس مسلم	الرقة	تنظيم الدولة	27/8/2013	ناشط	23 عام
10	رامي الرزوك	الرقة	تنظيم الدولة	1/10/2013	ناشط	
11	ياسر الصطوف / الملقب أبو أحمد الدير حافري	حلب	تنظيم الدولة	20/11/2013	ناشط	
12	أحمد الخضر / المعروف أحمد العايش	الرقة	تنظيم الدولة	3/12/2013	ناشط	
13	حسان الحمدو أبو أيهم	حلب	تنظيم الدولة	24/3/2014	ناشط	
14	جون كانتلي	سوريا	تنظيم الدولة	2012	صحفي	بريطاني 1970
15	عبد الكريم الصالح الملقب أبو جمال الحلبي	إدلب	جبهة النصرة	15/9/2015	ناشط	
16	تامر أكر	اللاذقية	مجهولين	23/10/2015	ناشط	23 عام
17	محمود حسن	حلب	مجهولين	12/1/2016	ناشط	
18	عمر ربيع الحسن	حلب	مجهولين	30/11/2013	ناشط	

19	حسام الحلبي المعروف أبو وسيم	حلب	مجهولين	10/1/2014	مراسل	
20	فرهاد حمو	الحسكة	تنظيم الدولة	15/12/2014	إعلامي	1989
21	محمد عبد المولى الحريري	درعا	النظام السوري	16/4/2012	ناشط	درعا 1975
22	إسحاق مختار	حلب	تنظيم الدولة	15/10/2013	صحفي	موريتاني
23	سمير كساب	حلب	تنظيم الدولة	15/10/2013	مصور	لبناني
24	أوستن تايس	ريف دمشق	النظام السوري	13/8/2012	صحفي	أمريكي
25	محمد الحامد	دير الزور	تنظيم الدولة	14/11/2014	ناشط	
26	عبد الوهاب ملا / أبو صطيف	حلب	تنظيم الدولة	8/11/2013	ناشط	
27	عصام عباس	حلب	المعارضة	22/6/2018	مصور	
28	كانيوار حسن خلف	حلب	المعارضة	22/6/2018	مصور	القامشلي 1985
29	معتصم الديري	إدلب	تحرير الشام	2019	ناشط	درعا 1987
30	عمير مصعب الغريبة	ريف دمشق	النظام السوري	10/2/2019	مصور	أردني
31	رأفت نبهان	ريف دمشق	النظام السوري	7/3/2019	صحفي	أردني
32	محمد توفيق الصغير	الحسكة	PYD	4/6/2019	مراسل	
33	وليد جادو الرفاعي	درعا	النظام السوري	18/8/2020	ناشط	درعا 1976
34	أيهم عبد العزيز الخلف	دير الزور	PYD	9/1/2021	ناشط	
35	علي صالح الوكاع	دير الزور	PYD	5/2/2021	مراسل	

فريق العمل بالتقرير السنوي

إبراهيم حسين

مدير المركز السوري للحريات الصحفية

———

محمد الصطوف

الباحث في المركز السوري للحريات الصحفية

———

أعضاء رابطة الصحفيين السوريين:

مأمون البستاني

أنور مشاعل

محمد ناموس

———

الغلاف من تصميم الفنان:

ياسر عبد الرحمن